

PROVISIONAL

A/43/PV.63
9 December 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(اكوادور)	السيد اويرتا مونتالبو (نائب الرئيس)	: ثم
(كوت ديفوار)	السيد ايسي (نائب الرئيس)	: ثم
(البحرين)	السيد الشكر (نائب الرئيس)	: ثم
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: ثم
(البحرين)	السيد الشكر (نائب الرئيس)	: ثم

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٢٦] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
 (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
 (ج) تقارير الامين العام
 (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
 (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٠البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلىجنوب افريقيا (A/43/44)(ج) تقارير الامين العام (A/43/682 ، A/43/699 ، A/43/786)(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)(هـ) مشاريع القرارات (A/43/L.30 الى A/43/L.38 ، A/43/L.41 ، A/43/L.42)السيد أوراماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان

الانتخابات التي نظمها مؤخرا في جنوب افريقيا نظام بريتوريا العنصري تظهر بوضوح أن نظام الفصل العنصري مازال قائما في الجنوب الافريقي على الرغم من آراء المجتمع الدولي ، التي ترد إشارة اليها في قرار اتخذته الجمعية العامة مؤخرا - وهو القرار ١٣/٤٣ . ونظام الحكم الذي يقوم على أساس لون بشرة شعب جنوب افريقيا - وهو نظام حرّمته كل المنظمات الدولية - هو محور المشاكل التي تؤشر على كل الجنوب الافريقي والمصدر الاكيد لهذه المشاكل : فبينما يرفض سكان جنوب افريقيا السود الفصل العنصري ينخرط زعماء هذا النظام في حلقة عنف وحشية مغمسة بالدماء ضد مواطني بلدهم وضد البلدان المجاورة .

من نافلة القول أن نكرر هنا الحقائق التي تعرفها معرفة تامة جميع الدول الاعضاء . بيد أنه يتعين علينا أن ننضم من جديد الى المجتمع الدولي في مطالباته بوقف الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ليس من أجل أن يكون في مقدور شعبها الأسود أن ينعم بحقه الثابت في المساواة والرفاهة فحسب ولكن أيضا لكي ينهي نظام بريتوريا العنصري احتلاله غير الشرعي لناميبيا وأعماله العدوانية ضد دول خط المواجهة ، ولتلافي خطر الحرب وعواقبها الرهيبة التي لا يمكن حسابها .

هذا العام بلغ الزعيم الموقر لشعب جنوب افريقيا ، نيلسون مانديلا ، ٧٠ عاما من عمره النبيل . وهي حياة كان يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة لمجتمعه لأن وطنيته السامية قد تبددت في سجون الفصل العنصري لجريمة مقتته ومعارضته للنظام الذي يحاول تحويل الافراد السود الى مخلوقات أدنى ، وهو النظام الذي تسبب في ملاحقة وسجن وتعذيب وقتل مئات من اخوانه لمجرد انخراطهم في أعمال نبيلة . وهذه الجمعية لن تكون قد فعلت شيئا لهذا الشعب اذا لم تدلل من جديد وبشكل قاطع على رفضها الكامل لجنوب افريقيا العنصرية وتطالب بإزالة الفصل العنصري وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تضمن تمتع شعب جنوب افريقيا بالمساواة ووجوده بيننا هنا بصفته شعبا متحدا . ويجب علينا ألا نسمح لانفسنا بأن نُصرف عن وجهتنا بأغنية ساحرة ، أو بأن نقع في شرك دعاية الفصل العنصري أو بأن يخدعنا بعض المحسنين للفصل العنصري الذين يقولون أن النظام في طريقه صوب الإصلاح . ويجب علينا أن نلتزم الحذر الشديد في وجه المناورات الرامية الى تشويشنا أو التي هي مجرد بادرات تجميلية ، لأن جوهر نظام الفصل العنصري لا يمكن أن يتغير ، ويجب علينا أن نقضي قضاء كاملا على هذه الإهانة الرهيبة لطبيعتنا ذاتها . ولا يمكننا أن نتخلى عن الشعب الاسود في جنوب افريقيا ، الذي يقع ضحية التمييز ، وهو يكافح كفاحا عادلا ليحتل مكانه الصحيح في أرض مولده . والى أن يحين ذلك الوقت ، يتعين على الجمعية العامة أن تدين بريتوريا ، وأن تطلب من مجلس الامن أن يطبق الجزاءات الإلزامية التامة ضد نظامها . ويجب ان يحرم هذا الكيان من أي نوع من المشاركة في المنظمات الدولية ، وأن تواصل وتكشف تضامنها المعنوي مع حركة التحرير الوطني ، المؤتمر الوطني الافريقي التاريخي ، وقادته المسجونين والمضطهدين لمجرد جريمة مكافحة الفصل العنصري وأن تواصل وتكشف دعمها المادي لهذه الحركة وقادتها .

ان جنوب افريقيا تقول لنا ان الجزاءات وسيلة ناجحة . والى ان يتم القضاء على الفصل العنصري يجب علينا ، نحن في المجتمع الدولي ، ألا نُدفع الى التوقف أو الى أن نصبح أكثر إعتدالا . فحتى هذا اليوم تواصل بريتوريا قمعها الوحشي للسكان السود بخنقها لاي نوع من مظاهر المناوأة لهذا النظام ، بأقسى الانتهاكات لحقوق الانسان وبخطر الصحافة من نشر أي معلومات عن هذه الممارسات اللاانسانية .

ومن بين المتكلمين الذين بلغ عددهم ١٥٤ متكلماً في المناقشة العامة لهذه الدورة ، أشار ١٣٩ بعبارة قوية الى الحالة في الجنوب الافريقي ، وبأغلبية ساحقة أذانبوا الفصل العنصري وطالبوا بالقضاء عليه بشكل سريع . إن لشعوب الجنوب الافريقي حقاً في التمتع بالسلم وبالكرامة الانسانية التامة وبالاحترام والحياة . والآن وقد بدأ أن أصوات المدافع قد بدأت تخفت ، وأن هناك بعض الدلائل المشجعة على أن التعقل قد بدأ يسود على القوة ، يجب علينا أن نطالب بالقضاء على نظام الفصل العنصري الذي وصف عن وجه حق بأنه شنيع وأنه إهانة للجنس البشري .

السيد غيبهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ عام مضى ،

أثناء المناقشة العامة بشأن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أكد وفد غانا من جديد إيمان حكومته بأن التدبير الفعال الوحيد الذي من شأنه أن يرغم الفصل العنصري في جنوب افريقيا على الاستسلام هو بذل جهد دولي منسق يهدف الى عزل جنوب افريقيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . ودعوتنا الى فرض جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري لم تلق أذانباً صاغية كما توقعنا .

وقد اجتمعنا من جديد هذا العام للتداول بشأن أكثر الوسائل فعالية لتخليص العالم من هذا النظام المخزي الظالم - هذا النظام الذي يضيء الاغلبية الساحقة من أهالي جنوب افريقيا بسبب لونهم ؛ وهو نظام يعد إهانة لكرامة الانسان ذاتها ؛ نظام ألقى بأكثرية مواطنيه في حماة اليأس بغية تأكيد كرامتهم بوصفهم مخلوقات بشرية تتمتع بالحق في الحياة والحرية والمساواة والسعي الى تحقيق السعادة .

وعندما تدعو غانا إلى فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، فإنها لا تفعل ذلك انطلاقا من اعتبارات خيالية . فلسنا غافلين عن الاثار السلبية الوخيمة الاقتصادية والمالية وحتى الثقافية التي ستترتب عليها بالنسبة لبعض ، إن لم يكن كل ، الدول الاعضاء في هذه المنظمة . ففي هذا العالم المتكافل ، وبصفة خاصة في محفل مثل الأمم المتحدة الذي رشي أنه القيم على صون السلم عن طريق تعزيز العلاقات الودية بين الدول ، لا بد من النظر بجديّة ونزاهة في أية دعوة لغرض العزلة على أي بلد كان . إننا نتفهم قلق بعض الدول الاعضاء من أن تترتب على العزلة عواقب وبيلة ، وأن البعض قد يعاني من مصاعب اقتصادية وسياسية في محاولة الضغط على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا للتخلي عن ممارساته التمييزية القائمة على اللون ، والتشجيع على إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

ولقد كان بؤدنا أن يتغير اعتقادنا هذا العام وأن ننضم إلى من يحشون على مواصلة العلاقات الودية مع جنوب افريقيا كدعم معنوي لقوى الاصلاح داخل نظام الفصل العنصري ، لأن عبارة "الوسائل السلمية" ترمز عادة إلى رغبة جميع البلدان في تحقيق التغيير في ذلك البلد . إلا أننا نرى لزاما علينا أن نؤكد من جديد أنه ، مع أخذ جميع العوامل في الاعتبار ، مازالت العزلة التامة لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا هي وسيلة الضغط السلمية الوحيدة لإحداث هذا التغيير .

إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي رفعته إلى هذه الجمعية لا يشير إلى أية محاولة حقيقية من جانب النظام العنصري لادخال اصلاحات تستهدف استئصال الفصل العنصري بصفة نهائية ؛ ولا هو يشير إلى أية جهود جديرة بالثناء من جانب الدول الاعضاء لغرض جزاءات محدودة على جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري . فالتقرير بدلا من ذلك هو سرد لحالات القمع الداخلي المتصاعد ضد المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وتجديد حالة الطوارئ ، واستمرار سجن المعارضين السياسيين للفصل العنصري ، واستبعاد أغلبية المواطنين من الاشتراك في حكم بلادهم .

وكما يبين التقرير ، فإن الفصل العنصري لم يستمر فحسب منذ اجتماعنا

الآخر ، وبصورة عدوانية ، بل إنه أصبح موضوع :

"جهود خبيثة للتمويه عليه من خلال 'الاصلاحات' ". (A/43/22) ،

الفقرة ١٨٧) .

والعنصر الاساسي في تلك الاملاحات المزعومة ، وهو المجلس التشريعي الوطني أو المجلس العظيم ، قد قُدِّم إلى هذه الجمعية على حقيقته ، وهي أنه مظهر من مظاهر المشاركة في السلطة خاوٍ من أي مضمون . أما الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر من هذا العام فقد سبق أن أدانتها هذه المنظمة وعلى النحو الواجب . إلا أنه يجدر توجيه انتباه هذه الجمعية العامة إلى ما يقال عن تحسُّن أداء حزب المحافظين اليميني الذي يسعى إلى إدامة الفصل العنصري . ويرى وفد غانا أن هذا التطور المشؤوم في نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا هو النتيجة المباشرة لسياسات الاصلاح المزعومة التي ينتهجها ذلك النظام العنصري . فهذا النظام بتشجيعه ارهاب الدولة عن طريق نظام ادارة الامن الوطني والشرطة البلدية والشرطة الغورية (الكتيس كونستابلز) ، بزعم اقرار الامن وتوفير الظروف الطبيعية اللازمة لتنفيذ برنامج الاصلاحات الدستورية ، فضح التزامه بالفصل العنصري ، وساعد بشكل غير مباشر في تعزيز قوى الفصل العنصري ممثلة في حزب المحافظين .

ويود وفد غانا في هذه المرحلة أن يشير إلى بعض التطورات المشجعة التي حدثت في جنوب افريقيا في الآونة الاخيرة .

إن الإفراج عن زيفانيا موشوبينغ زعيم مؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا وهاري غوالا من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وكذلك الوعد بعدم اعادة نيلسون مانديلا إلى السجن لدى مغادرته المستشفى ، من الاجراءات التي ستساعد على تخفيف حدة التوتر* .

ومع ذلك نجد لزاما علينا أن نطالب النظام العنصري بالافراج دون قيد أو شرط عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين الذين مازالوا محتجزين ، لأن استمرار اعتقالهم ، سواء في السجن أو بتحديد الإقامة ، يساعد على ادامة نظام الفصل العنصري . وعلى أية حال فإن جنوب افريقيا ملزمة بأن تفسر للمجتمع الدولي كيف أصيب

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أويرتا مونثالبو (اكوادور) .

أصلا رجل مثل نيلسون مانديلا وهو في سجن حكومي بمرض السل ، وهو مرض يرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف غير الصحية .

وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يروي لنا أيضا قصة أخرى - قصة تغليب المصالح التجارية على الالتزامات المترتبة على الميثاق . أثناء مداولاتنا في العام الماضي تحدث وفد غانا بإسهاب عن هذه المسألة ، وناشد الدول الأعضاء أن تكف عن دعم الفصل العنصري بالتواطؤ معه .

ونود أن نسجل رسميا تقديرنا للدول الأعضاء والمؤسسات التي تبذل جهودا حقيقية لقطع صلاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بنظام الفصل العنصري . ونشير بوجه خاص إلى كونغرس الولايات المتحدة لاصداره القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري الذي يحظر أية استثمارات جديدة في جنوب افريقيا وأية قروض مصرفية جديدة إلا لأغراض التجارة ، كما يحظر أية صادرات إلى شربتها أو قواتها المسلحة ، ويمنع استيراد طائفة متنوعة من بضائعها . ومما يجدر بالملاحظة والتقدير أيضا الحظر الذي فرض على شحن النفط إلى نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على الناقلات النرويجية والدانمركية . وإلى هذه القائمة نضيف اسبانيا التي أنهت رحلاتها الجوية المباشرة إلى جنوب افريقيا . كما نلاحظ من تقرير اللجنة الخاصة ، مع الارتياح والاهتمام ، إن تجارة جنوب افريقيا مع بلدان الشمال الأوروبي قد توقفت تقريبا ، وان تجارتها مع الولايات المتحدة قد تناقصت أيضا ، وذلك نتيجة للتدابير التي اتخذتها تلك البلدان في الآونة الأخيرة .

هذه الجزاءات ، وإن كانت محدودة ، قد أجبرت نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على دفع ثمن باهظ لممارساته التمييزية القائمة على اللون . وكما يوضح التقرير ، فقد كان رد فعل هذه التدابير على اقتصاد جنوب افريقيا هو تباطؤ معدلات النمو . إن سحب الاستثمارات ، وحجب الائتمانات طويلة الأجل ، وعدم وجود استثمارات رأسمالية جديدة ، كل ذلك كشف أمام هذه الجمعية بصورة واضحة ومؤكدة مدى ضعف اقتصاد جنوب افريقيا أمام الجزاءات . ومما يذكر أن محافظ البنك الاحتياطي لجنوب افريقيا ذاته ، غيرهارد دي كوك ، أدلى بالتصريح التالي في مؤتمر عقدته هذا الشهر مجلة "فاينانشيال ميل" :

"لا ينبغي لأحد أن يقلل من شأن الآثار الضارة الناجمة عن هذه القيود . ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة اجراء تكيف هيكلية طويل الاجل للاقتصاد" .

وكان البنك قد أعلن من قبل أن الضغوط الاقتصادية الدولية على جنوب افريقيا أدت إلى تدفق خارجي صاف لرؤوس الاموال يناهز ١٠ بلايين دولار أمريكي منذ عام ١٩٨٥ ، وهو العام الذي طالبت فيه بعض المصارف الدولية جنوب افريقيا ببرد قروضها احتجاجاً على الفصل العنصري . وقد تدهور عنصر الذهب في احتياطياتها الاجنبية بما قيمته ٢٥٨ مليون دولار أمريكي فأصبح ١,٢ بليون دولار ، وهو أدنى مستوى وصل إليه منذ ١٥ شهرا . أما احتياطياتها من العملات الاجنبية فيقال إنها انخفضت الآن بشكل خطير حتى بلغت ما يساوي قيمة الواردات في ستة أسابيع .

وفي ضوء هذه الحقائق التي تكشف للعيان ، يشارك وفد غانا في الاسب الذي أعربت عنه اللجنة الخاصة بشأن الجهود التي تبذلها بعض الدول الاعضاء لملء الثغرة التي أوجدتها البلدان التي تفرض جزاءات محدودة . فاليابان ، وهي بلد تربط بينه وبين غانا علاقات ودية مثمرة ، حلت للأسف محل الولايات المتحدة باعتبارها أكبر شريك تجاري لجنوب افريقيا ، بزيادة قدرها ٤٠ في المائة في وارداتها من جنوب افريقيا العنصرية . والبلدان الاخرى هي جمهورية المانيا الاتحادية ، وايطاليا ، واسبانيا وتركيا . والآن تغيد التقارير أن جمهورية المانيا الاتحادية هي أكبر مصدر لجنوب افريقيا ، تليها اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وإنصافا لليابان ، فإن حكومتها اتخذت مؤخرا عددا من التدابير ضد الفصل العنصري ، ولكننا مضطرون للإشارة إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى كبح تجارتها مع جنوب افريقيا . ولا يمكن أن تعزى الزيادة الاحصائية إلى زيادة قيمة البين الياباني فقط .

وإذا كانت غانا قلقة بشأن هذا النمط من التجارة الذي يعزز في نهاية الامر الفصل العنصري ، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التعاون العسكري المعلن عنه . وفيما يتصل بهذا ، دعت غانا في الدورة الاخيرة للجمعية العامة لجمهورية المانيا الاتحادية إلى توضيح ما أذيع عن بيع تصميمات لغواصة إلى النظام العنصري . ولا تزال نتابع عن كثب منذ ذلك الوقت تطورات هذا الموضوع ، ورغم التفسيرات الرسمية ، فإننا نأسف لاضطرارنا إلى القول إن الصفقة تشير الشك حول مصداقية السيادة الخارجية لبلد قريب الينا جدا . والتفتية الصحفية للتحقيقات الداخلية المجهزة والوثائق الرسمية التي نشرت مؤخرا تميل إلى إعطاء مصداقية للرأي القائل بأن هذه التوريدات إلى جنوب افريقيا لم تكن غير مصرح بها . وبالتأكيد ، فإن غانا لم تقتنع بالإدعاء بأن تصميمات بناء الغواصة المقدمة إلى جنوب افريقيا ليست كافية لبناء غواصة أو أجزاء منها . وإذا ما كان ٩٥ في المائة من التصميمات قد قدم إلى جنوب افريقيا ، فإن جنوب افريقيا بطبيعة الحال في وضع يتيح لها بناء غواصة . وإن قيام الـ "بوندمتاغ" أي الجمعية الوطنية لجمهورية المانيا الاتحادية بمواصلة التحقيق في الأمر من شأنه أن يدل على أن الحكومة الالمانية لم تنجح في تعليل الصفقة المريبة . ونحن نحس

جمهورية المانيا الاتحادية على الإعراب عن التزامها باستئصال الفصل العنصري ، وذلك بإجراء استعراض عاجل وفوري لقوانينها التجارية وسائر القوانين الأخرى كي تمنع بطريقة فعالة أية صفقات مع النظام العنصري مستقبلا .

ولن تكون ملاحظتنا بشأن هذه الصفقات الخائنة مع جنوب افريقيا مكتملة إلا إذا أشرنا إلى الاندفاع المخزي الذي تقوم به بعض البلدان الحديثة التصنيع ، مثل تايوان وبلدان آسيوية أخرى ، نحو النظام العنصري . ونحن ندعوها إلى أن تدين أي شكل من أشكال التعاون مع الفصل العنصري .

وقد قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في المرفق الأول لتقريرها بياناً بآخر التطورات المتعلقة بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل . ومما يذكر مرة أخرى أنه خلال دراسة هذا البند من جدول الأعمال في العام الماضي ، رحبت غانا بالقوانين التي أصدرها البرلمان الاسرائيلي للحدّ من نطاق التعاون الاسرائيلي مع جنوب افريقيا باعتباره "نصف خطوة" أفضل من لا خطوة على الاطلاق . ومن دواعي أسفنا أن نعلم من اللجنة الخاصة أن اسرائيل تواصل تعاونها العسكري بتكثيف حميم ومتجدد .

والآن يعمل الفنيون والمهندسون الاسرائيليون في جنوب افريقيا العنصرية لتحديث برنامج الطائرة المقاتلة "تشيستا" ، ومؤخرا أيضا لإقامة مصنع لإنتاج طائرة عسكرية جديدة . وقد ورّدت أسلحة اسرائيلية هذا العام إلى جنوب افريقيا ، وأذيع عن مساعدة المستشارين العسكريين الاسرائيليين للقوات الجوية لجنوب افريقيا في حربها ضد أراضي أنغولا . وعلى النقيض من اعلان اسرائيل أنها لن توقع عقودا عسكرية جديدة مع نظام الفصل العنصري ، قد ثبت الآن أن الاتفاق الرئيسي ليس محدودا بغترة زمنية . وعلى ذلك فقد كان التعهد خدعة . وإن قائمة الأنشطة التي أوردتها اللجنة الخاصة لتقدم الدليل على مزيد من التعاون العسكري الاسرائيلي القوي الموسّع مع جنوب افريقيا العنصرية .

وأود الآن أن ألفت الانتباه إلى قطاع يظهر فيه ضعف جنوب افريقيا العنصرية بشكل خاص - وهو توريد النفط إليها . ووفقا لآخر تقرير أصدره مكتب بحوث النقل البحري في أمستردام ، الذي لا يزال يرصد منذ عام ١٩٧٩ توريدات النفط إلى جنوب افريقيا ، جرى توريد النفط الخام إلى جنوب افريقيا ٦٨ مرة على الاقل في عامي ١٩٨٥

و ١٩٨٦ . وتشكّل تلك التوريدات نصف حاجات جنوب افريقيا من واردات النفط ، وهي موجّهة أساسا من منطقة الخليج الفارسي . وقد كان حوالي نصف شركات النقل البحري المشاركة في تجارة النفط السرية نرويجيا ويونانيا وبريطانيا وسنغافوريا . وقد عرّفت شركتا النفط الرئيسيتان بأنهما شركتا مارك ريتش وماريمبكس المؤسستان في سويسرا ، ولهما مقر في جمهورية المانيا الاتحادية ومكتب في سويسرا . ومن بين الحالات التي يبلغ عددها ٦٨ حالة لتوريد النفط ، هناك ٦٢ حالة شاركت فيها شركات مؤسسة في بلدان المجموعة الأوروبية .

إننا نلتزم الصراحة في ذكر آرائنا بشأن هذه المسألة لأننا نفتخر ، وربما بسداجة ، اننا جميعا نحن المجتمعون هنا نود مخلصين أن نرى نهاية الفصل العنصري . كما أننا جميعا اخترنا ، على أساس إعلان لوساكا ، التغيير السلمي . وما نناقشه الآن هو الوسائل اللازمة لإحداث ذلك التغيير السلمي . إن البعض يعارض في عزل جنوب افريقيا تماما عن طريق فرض جزاءات الزامية شاملة . وقد سمعنا مرارا وتكرارا أن الغالبية هي التي ستعاني من تلك التدابير أكثر من غيرها .

بيد أن التاريخ الانساني يعلمنا أن كرامة الانسانية لا تقدر بثمن . وليست الغالبية السوداء في جنوب افريقيا استثناء من ذلك . إن تجارة الرقيق لم تلغ ببساطة لأن العبيد كانوا يعيشون في فقر ، ومختلف حروب التحرر الوطني والاستقلال لم تشقّ لاعتبارات مادية فحسب وانما استهدف هذا كله أن يعيد للانسان كرامته ككائن بشري . وخلال كفاحنا السلمي من أجل الاستقلال ، توصلنا في غانا إلى حقيقة أن الحكم الذاتي بكل مخاطره أفضل من العبودية في هدوء . وعلى أية حال ، فإن الغالبية العظمى من أبناء جنوب افريقيا تتفق في الرأي بشأن فاعلية الجزاءات . وليس هذا كل ما يتعلق بمناهضة الفصل العنصري ؛ فالمسألة لا تتعلق بأيّ من قطاعات الشعب سيتأثر أكثر من غيره من فرض الجزاءات ، وإنما الأمر يتعلق بشكل التدبير السلمي الذي سيحقق أقصى قدر من الاستجابة للقضاء على الفصل العنصري .

لقد أوضح تقرير اللجنة الخاصة أن الجزاءات الالزامية الشاملة لا تزال هي أكثر الوسائل السلمية فعالية للإجبار على استئصال الفصل العنصري . والشهور الإثنا عشر التي تلت قرار المصارف في عام ١٩٨٥ باسترداد قروضها تعد - وهو أمر له مغزاه -

فترة نمو اقتصادي سلمي لجنوب افريقيا . وهي أيضا الفترة التي جرى فيها القيام بأكثر الإصلاحات السياسية . وقد تضمن ذلك إلغاء قوانين المرور ، والاعتراف باتحادات العمال ، ومنح حق الملكية للغالبية السوداء .
ان الدفع من أجل إجراء التغيير ينبغي الإبقاء عليه من جانب المجتمع الدولي عن طريق تنسيق الجهود لغرض الجزاءات ورمد تنفيذها . ولهذا السبب فإن وفد غانا يرحب بتوصيات اللجنة الخاصة .

وتوقعنا أن توصياتها ستترجم الى قرارات تحظى بتأييد هذه الجمعية بتوافق الآراء حتى لا تترك أي مجال للشك لدى جنوب افريقيا العنصرية إزاء تميمنا على التوصل الى استئصال شائفة الفصل العنصري . ونود أن نرى تلك القرارات وقد تضمنت بوجه الخصوص دعوة الدول الاعضاء الى ترجمة سياساتها ضد الفصل العنصري الى تشريعات محلية .

لقد تنبأ مؤخرا السيد غافين رلي ، أحد كبار مديري شركة انجو اميركان بأن العواقب ستكون وخيمة ما لم تحاول بريتوريا التخلص من الجزاءات عن طريق المضي قدما نحو التغيير ، وأضاف قائلاً :

"سوف نصل الى نقطة يصبح عندها من الخطورة بمكان أن نقبل شيء ، لأن الإحباط السياسي سيكون قد أصبح كالمرجل الذي يتفجر باستمرار ...

"سوف نصبح بلدا لا توجد فيه أي حرية إطلاقا . فمن جهة ، سيكون لدينا أناس لم يعرفوا الحرية أبدا . ومن الجهة الأخرى ، أناس لم يعودوا يدركون أنهم ، هم أيضا ، قد جردوا تماما من حريتهم ."

ان هذه الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة أمامها فرصة لمساعدة جنوب افريقيا العنصرية على تحاشي هذه العواقب الوخيمة . ولا بد من مساعدة جنوب افريقيا حتى يتمكن من لم يعرفوا الحرية أبدا من أن يعرفوها الآن . والطريقة الوحيدة التي يمكن لهذه الجمعية أن تساعد جنوب افريقيا بها هي فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على ذلك النظام . وإذا تحاول جنوب افريقيا التخلص من الجزاءات سيجد النظام العنصري نفسه مرغما على منح الحرية والمساواة لمن لم يعرفوها أبدا . وعندما فقط سوف تنهي غانا حملتها ضد ذلك النظام البشع ، لأنه مادام أشقاؤنا وشقيقاتنا الذين يرزحون تحت نظام الفصل العنصري محرومين من حريتهم ستظل حريتنا نحن عديمة المعنى .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بعد بضعة أيام ،

سيكون قد انقضى أربعون عاما على قيام شعوب الأمم المتحدة ، في عام ١٩٤٨ ، بالتصديق على أحد المبادئ الأساسية للميثاق والترحيب بابتهاج بالإعلان العالمي لحقوق الانسان وإعلان المثل العليا المشتركة القائلة : "يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق" .

وطيلة العقود الاربعة التي انقضت منذ ذلك الوقت ، ظلت الجهود المتواصلة تبذل لوضع هذا المثل الاعلى المشترك موضع التنفيذ والقضاء قضاء مبرما على مظاهر انتهاكات حقوق الانسان ، ومن أفظعها الفصل العنصري .

إننا نؤكد أنه ، جنباً الى جنب مع النضال ضد الاستعمار ، يمثل الكفاح ضد نظام الفصل العنصري البغيض إحدى المهام التي كرس لها الامم المتحدة أفضل جهودها . ويمكننا القول حقا إننا نشهد حالياً مواجهة بين نظام دولي مبني على احترام الفرد الانساني ، بوصف ذلك شكلاً قابلاً للبقاء والاستمرار من التعايش السلمي ، وبين نظام قمعي مبني على التسيّد العرقي للاقلية البيضاء على الغالبية غير البيضاء التي يتألف منها سكان جنوب افريقيا . فعلى جانب ، نجد الاخلاقيات الدولية التي تتطلب احترام الحقوق الأساسية لجميع الافراد بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الامل العرقي ، وعلى الجانب المقابل ، نجد نظاماً قائماً على العزل العنصري وإرهاب الدولة والانتهاك المنتظم لحقوق الانسان . وخلال السنة التي انقضت منذ نظرت الجمعية العامة هذه المسألة لآخر مرة ، شهدنا نضالاً حاداً يخوضه شعب جنوب افريقيا الذي يستبد به القمع المتزايد من جانب نظام الفصل العنصري ويجعله يمر بامتحان عسير لقدراته الخلاقة في منظمات المقاومة والمنظمات الطليعية التي أنشأها .

وكما تجسد بوضوح في التقرير القيم الذي قدمته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تعاضم القمع والإرهاب اللذان يمارسهما ذلك النظام ، بدلا من أن يتناقضا تحت تأثير الضغط الدولي الذي ازداد زيادة كبيرة ، وهكذا بتنا نشهد المزيد مما يتعرض له السكان السود في جنوب افريقيا من معاناة .

وتحت ستار حالة الطوارئ التي جُددت مرة أخرى ، يستخدم النظام العنصري السطوة المشتركة لقواته المسلحة ، وقوات الشرطة ، وقوات الامن الاخرى ، والمحاكم في إطلاق العنان لافظع آلية من آليات القهر والتنكيل ، آلية التعذيب والإبادة المنظمة للقادة السود بهدف معلن ألا وهو القضاء على المعارضة .

وبالاقتران بالقيود الشديدة المفروضة بالفعل يقوم النظام حالياً بفرض قيود جديدة على التجمع ويكتم أفواه المنظمات العمالية والنقابات ويفرض قيوداً إضافية على حق العمال في الإضراب .

وفي الآونة الأخيرة قُدم مشروع قانون من قوانين القمع الداخلي المنظم في محاولة لفرض قيود على كل المجموعات والأشخاص الذين يتلقون مساعدة من الخارج ، مما يحرم معارضي الفصل العنصري من أي مساعدة خارجية على الرغم من أن ذلك حق مشروع لهم .

إن أشام تطور وقع في العام الماضي ، هو التكتيك الجديد للقمع والإرهاب بإشراف حكومة جنوب افريقيا ، وقد أصبح ذلك التكتيك ممارسة يومية ، ولاسيما بالمناطق التي توجد فيها مقاومة منظمة ضد الفصل العنصري .

بل ان النظام العنصري عمدا ، هذا العام ، بالإضافة الى الاستراتيجية التقليدية المتعمدة في الاعتقال دون محاكمة ، الى المساعدة على تشكيل وتشغيل مجموعات من المتطرفين ، ومجموعات شبه عسكرية وقوات شبه شرطة وغيرها من المنظمات اليمينية المتطرفة التي تنشط دون عقاب ضد معارضي النظام . وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة :

"... أخذت جماعات الامن الاهلية تشن في البلدات والمناطق

الريفية ... حملات منسقة ضد الافراد والتنظيمات ، وكثيرا ما يحدث ذلك

بموافقة ومساعدة من قوات الامن" . (A/43/22 ، الفقرة ٢٠)

وبنما تدين بقوة هذه الممارسة الجديدة التي تضيف الى الجراح المؤلمة

الفائرة الموجودة بالفعل والتي ألحقتها وحشية النظام بشعب جنوب افريقيا الذي طالت معاناته* .

إن بنما ، التي تواجه اليوم ، هي الأخرى ، دولة أجنبية ذات عقلية

استعمارية ، تتفهم تماما قضية تحرير شعب جنوب افريقيا وتود أن تعرب عن تضامنها مع

قاداته وتأييدها لهم ، ولا سيما للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ايسي (كوت ديفوار) .

إن الفصل العنصري الذي أعتبر بحق جريمة ضد الإنسانية قد يكون هدفه المباشر شعب جنوب افريقيا ، غير أن آشاره تتجاوز حدود ذلك البلد . أولا ، لأن ما يولده الفصل العنصري من عنف وسياسات وممارسات يظل السبب الرئيسي في زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي ، ويشكل تهديدا للسلم والامن في منطقة الجنوب الافريقي .

إن الطبيعة العدوانية لنظام جنوب افريقيا وقوات المرتزقة التابعة له التي يعززها ويجهزها هذا النظام للعمل ضد البلدان المجاورة وضد بلدان خط المواجهة ، قد ازدادت سوءا خلال السنة الماضية . فالسلامة الاقليمية لانفولا وموزامبيق قد انتهكت كما انتهكت سيادتهما ، مرارا وتكرارا ؛ وقد أدى العدوان على هذين البلدين الى تدمير قطاعات هامة من هياكلهما الاقتصادية الرئيسية كما أدى الى خسائر فادحة في الارواح .

وقد شعرت زامبيا وبوتسوانا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو بوطأة عدوانية نظام الاقلية في بريتوريا وما يستتبعه من قتلى ومصابين ومشردين وأضرار مادية .
ومما يؤسف له أن الموقف المتسامح لبعض الدول ازاء أعمال العدوان التي يرتكبها نظام الفصل العنصري يؤدي دورا في تشجيع بريتوريا على التمادي في أعمالها الاجرامية . فالذين يدعمون النظام العنصري يساعدونه على كسب الوقت للقيام بمناورات جديدة ترمي الى خداع المجتمع الدولي عن طريق اتخاذ تدابير تجميلية بحتة . لذلك نرى أنه لا يمكن اقناع بريتوريا بالتصميم الحازم للمجتمع الدولي على عزلها ، بهدف القضاء النهائي الكامل على نظام الفصل العنصري بجميع أشكاله ومظاهره إلا بتكثيف الحملة الدولية ضد ذلك النظام والتطبيق الدقيق لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

وتشعر بنما بالدهشة لأن دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وقادرة على التأثير الحاسم على موقف جنوب افريقيا لا تزال تعوق فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة على جنوب افريقيا العنصرية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الدولة عينها تفرض على شعب بلدي وحكومته تدابير اقتصادية الزامية وتمارس ضدهما الضغط السياسي والتهديدات العسكرية بهدف صريح هو تقويض استقلالنا السياسي والحصول منا على تنازلات لا يقبلها أي شخص محب لوطنه في أي بقعة من العالم .

إن العدوان الاجنبي الحالي ، بدلا من أن يؤدي الى اضعاف الحماس المناهض للاستعمار والملهم لشعبنا ، زاد من مستوى وعيه السياسي وقوى من تضامنه مع شعوب العالم وبخاصة شعوب العالم الثالث في نضالاتها التحريرية العادلة .
وبالنسبة لبنما يتسم هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين لمولد نيلسون مانديلا ، بأهمية خاصة في النضال ضد الفصل العنصري . فلم يعد العمل الوطني ضد ذلك النظام العنصري الكريه مجرد مطلب هام من مطالب سياستنا الخارجية غير المنحازة المناهضة للاستعمار بل أصبح يشكل أيضا تراشا غاليا لشعب بنما ولجميع منظماته التمثيلية .

لذلك استضافت حكومة بنما ، بالاشتراك مع شتى المنظمات مثل مؤتمر البنمييسن السود ومركز دراسات امريكا اللاتينية في الفترة من ١١ الى ١٨ تموز/يوليه من هذا العام الاجتماع الوطني بشأن الكفاح ضد الفصل العنصري والتضامن مع شعب جنوب افريقيا وتحرير نيلسون مانديلا . واثناء هذا الحدث جدد شعب وحكومة بنما التزامهما بالكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصري وطالبا بالافراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين ، وأكدوا من جديد تضامنها الذي لا يتزعزع مع شعب جنوب افريقيا البطل في كفاحه من أجل جنوب افريقيا حرة وديمقراطية ومتحدة وغير عرقية .

وفي نهاية هذا الاحتفال منحت حكومة بنما نيلسون مانديلا وسام مانويل أمادور غيريرو ، وهو أعلى شرف يمكن أن يمنح لشخص أجنبي . وقد أظهرت بنما ، بمنحها هذا الشرف لنيلسون مانديلا ، دعمها المخلص لتلك القضية النبيلة وشرفت شخصية دولية هي رمز الكفاح من أجل الحرية والعدالة والسلم ، وهي المثل العليا التي يتشاطرها شعب بنما بالكامل من أجل الانجاز العالمي الذي أدلت بنما بدلوها فيه بكفاحها من أجل استقلال وتقرير مصير وكرامة امة بنما الفخورة بكونها بوتقة ينصهر فيها العديد من الاعراق التي تعيش في وثام ولا يزعجها إلا التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انقضى عام

آخر منذ آخر مرة نظرت فيها الجمعية العامة في سياسات الفصل العنصري . وبالنسبة للأمم المتحدة لقد كان عاما اتسم بالامل والتقدم من نواح عديدة ، لأن بعض الصراعات الكبرى قد قاربت على الحل السلمي . وللأسف فإن هذا لا ينطبق على الحالة في جنوب افريقيا . فبالنسبة لمعظم أبناء جنوب افريقيا كان عاما اتسم بالمعاناة المطولة اذ استمر تطبيق سياسات الفصل العنصري البغيضة . ولايزال التمييز العنصري يشكل المبدأ الذي يحكم مجتمع جنوب افريقيا . والواقع أن الانتهاك المنهجي والمؤسسي لايسط حقوق الانسان لا يزال يشكل إحدى حقائق الحياة في جنوب افريقيا .

ويبدو أن حالة الطوارئ قد أصبحت دائمة وأوامرها تزداد قسوة . وما حالة الطوارئ المطولة إلا محاولة يائسة أخرى لتوفير سند قانوني لتطبيق سلسلة كاملة من

التدابير القمعية . وهناك حاجة الى وقت طويل لسرد جميع التدابير القمعية المبقية عليها أو تلك التي اتخذت مؤخرا في جنوب افريقيا . بيد أنني أجد لزاما عليّ أن أشير الى حالتين هما الحظر المفروض على أنشطة ١٧ منظمة رائدة مناهضة للفصل العنصري بما في ذلك منظمات ممثلة مثل "الجبهة الديمقراطية المتحدة" والقيود المفروضة على مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا و ١٨ زعيما بارزا من المناهضين للفصل العنصري ، وفي هذا السياق إن أنشطة "حملة انهاء التجنيد الالزامي" ، قد حظرت . ويرمي كلا التدبيرين الى كبت حركات الاحتجاج الديمقراطية . ويبرهن التدبيران مرة أخرى بوضوح على أن رد سلطات جنوب افريقيا الوحيد على أي شكل من أشكال الضغط السلمي من أجل ازالة الفصل العنصري هو فرض قيود اضافية أكثر قسوة وشن موجة جديدة من الاعمال القمعية .

ومن أجل حجب آثار هذه السياسة المتسمة بالقمع المتزايد ، قامت حكومة جنوب افريقيا بفرض حظر على عدة صحف وفرضت تعتيما كاملا على الانباء المتصلة بالحالة في البلد . ومع ذلك فإن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان مثل الاعتقال التعسفي والتعذيب والاحتجاز دون محاكمة وموت السجناء في ظروف غامضة وأحكام الاعدام بعد اجراءات قانونية مشكوك في سلامتها لن تظل طي الكتمان ؛ فالواقع أنها تحدث ضجيجا عاليا وتحرك ضمير العالم خارج جنوب افريقيا .

ومن الاتجاهات التي تبعث على الجزع بوجه خاص في سياسة جنوب افريقيا العدوان المتزايد على الاطفال . والاطفال وهم من أكثر المجموعات البشرية ضعفا - وقد يكونون أضعفها جميعا - والذين يسعى مجتمع الأمم الى حمايتهم على النطاق العالمي يتعرضون للمضايقة بوجه خاص في جنوب افريقيا . ووفقا للأرقام الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كان حوالي ٤٠ في المائة من الاشخاص الذين يبلغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ من المحتجزين منذ حزيران/يونيه ١٩٨٦ من الاطفال الذين يبلغ عمرهم ١٨ سنة أو أقل من ذلك . وحتى السلطات المختصة في جنوب افريقيا تعترف بأن الاطفال الذين تقل سنهم عن ١٦ سنة قد احتجزوا . ان عنف جهاز الدولة ينغر بالكامل الجيل المقبل من غالبية السكان ويشجعه على اللجوء الى المقاومة العنيفة ، وبهذا يخلق حلقة مفرغة لا بد من أن تضاعف المعاناة على مر السنين .

وهناك ظاهرة مقلقة وجديدة نسبيا تتمثل في المجموعات شبه العسكرية ومجموعات ادعاء حفظ الامن . وتلك المجموعات ، التي تتسامح معها قوات الامن على الاقل ، تعزز وتصد من الانقسامات داخل مجتمع السود . وتستعمل بعض الاصوات في جنوب افريقيا بهذه الانقسامات ذريعة ترددها بأن القلاقل في المدن تثبت أن البلد لم ينجح بعد للتمتع بالحقوق المتساوية لجميع مواطنيه ، بغض النظر عن اللون . ونرى أن هذا النوع من التفكير يعتبر وهما . ان العنف بين المجموعات السوداء نفسها - وهو في كثير من الاحيان ، وفقا لمصادر موثوق بها ، نتيجة تحريض من جانب جهاز الدولة - يبيّن ما يمكن أن يحدث في مجتمع يحرم من حق التعبير الديمقراطي الحر . وكلما دام تمسك حكومة جنوب افريقيا بعنادها في الإبقاء على نظام الفصل العنصرى ، ازداد الاضطراب وسفك الدماء .

ومما يبعث على أسفنا أن التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا قد رسخت بدرجة أكبر نظام الفصل العنصرى ولا تعطينا أي باعث للأمل في مستقبل أفضل . وقد لاحظنا إبان الأشهر الماضية عددا من المشاريع القانونية التي من شأنها أن تؤدي الى مزيد من إحكام القوانين والانظمة غير المشروعة . وفي بعض الحالات ، نجحت المعارضة الداخلية المكشوفة وضغط المجتمع الدولي في إلغاء أو إرجاء هذه التشريعات الجديدة ، ولكن هذه

القيود الجديدة في حالات عديدة وُضعت تحديدا لإرادة الغالبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا والرأي العام العالمي .

في مجتمع يتسم بشر الفصل العنصرى تغاير قيم الدين الاخلاقية مفايرة صارخة الأعمال غير الاخلاقية لجهاز الدولة . وفي مجابهة هذا التحدي ، يكافح قادة الكنيسة في جنوب افريقيا بلا خوف وبطريقة مذهلة شر الفصل العنصرى . وهم الآن في طليعة حركة مناهضة الفصل العنصرى . وكما أثبتت المحاولات الياثسة الاخيرة لقمع المقاومة الديمقراطية للفصل العنصرى ، لا تبدي سلطات جنوب افريقيا الاحترام حتى للأساقفة . وتشعر النمسا بقلق كبير إزاء القيود التي تفرض على قادة الكنيسة واحتجازهم المؤقت ، وإزاء حوادث مثل إلقاء القنابل على مكاتب مؤتمر الاساقفة الكاثوليك في جنوب افريقيا في بريتوريا . ويبدو انه تمشيا مع السياسة الكنسية التي تمارسها اليوم سلطات جنوب افريقيا لم تمكّن أي أسقف من ذلك البلد من قبول دعوة لحضور مؤتمر في النمسا ، رغم الطلبات المتكررة من جانب الحكومة النمساوية . وعلاوة على ذلك ، رفضت هذه السلطات تمشيا مع نهجها الاساسي منح تأشيرة دخول للأسقف كاثوليكي نمساوي أراد أن يقوم بزيارة رجال الدين في جنوب افريقيا . وفي هذه الحالة أيضا احتجت حكومتي بشدة ، ولكن دون جدوى .

وقد نجح المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والنازحين في الجنوب الافريقي ، المعقود في آب/أغسطس الماضي في أوصلو ، في تركيز اهتمام الرأي العام على معاناة مئات الالوف الذين اضطروا الى مغادرة ديارهم بسبب الحالة السياسية في الجنوب الافريقي . ووفقا لتحليلنا ، ترجع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جنوب افريقيا والاثر السلبي المترتب على سياسة جنوب افريقيا في جيرانها الى نفس السبب الجذري : ألا وهو الفصل العنصرى والمحاولات الياثسة لتوطيد هذا النظام .

ويعتبر وجود الدول الافريقية المستقلة ذات الاقليات البيضاء المندمجة خطرا على الفصل العنصرى ، لان هذا يشهد أن مجتمعات البيض والسود يمكنها أن تتعايش في كنف دولة واحدة . ولهذا ، يبدو أن جنوب افريقيا قد وطدت عزمها على زعزعة استقرار

الدول المجاورة . وهذه السياسة العدوانية حيال جيرانها تترتب عليها عواقب خطيرة بالنسبة للاقتصاد والاستقرار الاجتماعي ، وكذلك بالنسبة لتنمية المنطقة ككل . وكل الدول عليها التزام أخلاقي بالمساعدة في التغلب على الآثار السلبية المترتبة على سياسة جنوب افريقيا في زعزعة الاستقرار . وتحقيقا لهذا الغرض ، تشترك النمسا ، على سبيل المثال ، في إعادة إصلاح سكك حديد ممر بيرما .

عندما ننظر في الأثر السلبي المترتب على سياسة الفصل العنصري في المنطقة ، نجابه أيضا الحالة في ناميبيا . ولا أعتزم أن أكرر ما قلته بشأن هذا البند قبل بضعة أيام ، ولكنني أود أن أؤكد على جانب واحد لا ينبغي أن ننساه . إن ما حمل حكومة بريتوريا على الجلوس على طاولة التفاوض هو على وجه التحديد الضغط الدولي الذي استمر طوال سنوات رغم تصلّب جنوب افريقيا على الأمد الطويل . وما من شك في أنه ليس في وسع حكومة جنوب افريقيا أن تبقى على المدى الطويل متجاهلة تماما لتأثير المجتمع الدولي . وقد بلغت حساسية الرأي العام العالمي درجة عالية للغاية فيما يتعلق بالفصل العنصري . وان الاشرطة السينمائية والموسيقى ووسائل الإعلام الأخرى قد أدّت دورا حاسما في تعبئة الرأي العام العالمي . ولا ينبغي أن نستخف بأثر تدخلات العديد من الحكومات والبلدان ، وكذلك المناسبات الاحتفالية الدولية والوطنية ، مثل الاحتفال الشهير بمناسبة عيد ميلاد نيلسون مانديلا السبعين . ونأمل أن نرى عما قريب أن يطلق دون قيد أو شرط سراح هذا القائد المحترم والمعروف عالميا لحركة مناهضة الفصل العنصري .

وقد رحبت بلادي بالإفراج عن زيغانيا موثوبينغ وهاري غوالا قبل بضعة أيام وقد بعث ذلك فينا أملا جديدا بأن هذه الخطوة سيعقبها الإفراج عن السجناء السياسيين الآخرين . وبنفس الروح ، لا نتوقف عن المطالبة بأن تمنح سلطات جنوب افريقيا العفو الفوري وغير المشروط لكل الأشخاص المحبوسين ، أو المحتجزين أو الذين يحظر عليهم القيام بالأنشطة أو الذين فرضت عليهم قيود أو الذين حكم عليهم بالنفي لمعارضتهم للفصل العنصري ، ولا نتوانى عن رفع صوتنا مطالبين بالاستئصال الفوري للفصل العنصري والتبكير بإجراء انتخابات تقوم على مبدأ الصوت الواحد للرجل الواحد .

بيد أن المجتمع الدولي يمكنه أن يفعل أكثر من مجرد حث حكومة جنوب افريقيا
وتعبئة الرأي العالمي ويمكنه أن يساهم - كما تساهم حكومتي على أساس منتظم - في
مختلف البرامج والصناديق داخل إطار الامم المتحدة وخارجه ، التي تخفف من معاناة
ضحايا الفصل العنصرى . ويمكنه أن يعتمد جزاءات ، وهي الوسيلة السلمية الاخيرة
المتاحة للمجتمع الدولي ، لزيادة الضغط على حكومة جنوب افريقيا .

ومع أن التطورات داخل جنوب افريقيا لا تزال أهم العوامل في الكفاح ضد الفصل العنصرى ، يمكن للإجراءات الدولية المتضافرة أن تؤدي دورا عاما في هذا الصدد . ووفقا لقرارات مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) و ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) ، اتخذ بلدي ، النمسا ، تدابير وطنية مستقلة ملموسة . وفي هذا الصدد ، نقدم الآن ، كما فعلنا في الماضي مع الوفود التي تشاطرنا أفكارنا ، مشروع قرار بشأن اتخاذ إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصرى . ونحن نرى بكل وضوح ضرورة ممارسة الضغط الدولي الفعال على جنوب افريقيا .

ونحن مقتنعون بأن إدامة نظام الفصل العنصرى ستؤدي الى التزايد المستمر في مقاومة هذا الشعب المضطهد ، مستخدما الوسائل الممكنة كافة . كما أن استمرار الفصل العنصرى سيؤدي الى زيادة حدة التوتر والصراع بما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى بالنسبة للجنوب الافريقي وللعالم أيضا .

وحقيقة الأمر انه تقع مسؤولية جسيمة على عاتق المجتمع الدولي . إذ يجب علينا ألا نقصر في أداء مهمة القضاء على الفصل العنصرى .

السيدة راكوتندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اننا

لن نكلّ أبدا من أن نكرر أن الفصل العنصرى إهانة للضمير العالمي وتهديد خطير للسلم والامن الدوليين .

وتلاحظ مدغشقر مع الاسف أن ذلك النظام الجائر ما زال يجد التشجيع المتمثل في نوع من الحياد والتواطؤ من جانب البلدان الثرية . ونحن نذكر البلدان التي يفترض أنها ترعى الحرية والعدالة أن كل يوم يمر على الفصل العنصرى إدامة للمهانة واستمرار لاحتقار الفرد وتفتيت للأسرة والتعسف بأفطع أساليبه . والفصل العنصرى ، هذا الشكل البشع للأناية العرقية ، لا يترك لضحاياه إلا يقين الاضطهاد والقمع .

ويترتب الاضطهاد بالشعب الاسود في جنوب افريقيا منذ المهد . وجنوب افريقيا ، وهي بلد من أشد البلدان التكنولوجية تقدما ، بها معدّل من أعلى معدلات وفيات الاطفال : إذ يموت ٥٠ في المائة من الاطفال السود قبل بلوغ سن الخامسة ، بينما معدل وفيات الاطفال البيض أقل من تلك النسبة بشماني مرات . وتتساوى ظروف المعيشة

للغالبية السوداء مع ظروف الاصطفاء الطبيعي . فإذا عاش الطفل الاسود في جنوب افريقيا ، فينكر عليه الحق في تلقي التعليم الجيد . ولا يعتبر السكان السود إلا بمقدار خدمتهم لمصالح الاقلية البيضاء . ودورهم في مجتمع جنوب افريقيا يتمثل في توفير العمالة الرخيصة . والعامل الاسود ليس إلا آلة يحركونها كما يحلو لهم طبقا لاحتياجات الايدي العاملة . وحالما لا يحتاج أي قطاع اقتصادي الى خدمات العامل الاسود ، يرسل الى مكان آخر للعمل أو يترك في أحد البانتوستانات التي تبعد كثيرا عن مناطق استيطان البيض .

ونتيجة لذلك ، تشتت الاسرة التي هي قوام كل مجتمع إنساني . والزوجة السوداء في جنوب افريقيا ، التي يعزلها نظام الفصل العنصرى عن زوجها ، تتولى بمفردها تنشئة أطفالهما . ومنذ إعلان حالة الطوارئ في عام ١٩٨٦ ، تدهورت الحالة الداخلية في جنوب افريقيا الى درجة اعتقال الاطفال وجلبهم وتعذيبهم بل وإطلاق الرصاص عليهم ، دون سبب في كثير من الحالات ، وبالتالي يفصل الاطفال بشكل مفاجع عن أسرهم التي تحولت الى أشلاء .

أما بالنسبة لمصير البالغين ، فالكل يعلم في هذه الجمعية أن الاقلية البيضاء ، بغية الإبقاء على تفوقها تحرم الاغلبية السوداء من حقوقها الاساسية ، وان بريتوريا تصعد من أعمال الاضطهاد وإرهاب الدولة ضد المناهضين للفصل العنصرى ، وهو ما يمكن إدراكه من مدّ حالة الطوارئ ، والتدابير التقييدية الصارمة المفروضة على المنظمات والافراد الذين يناهضون الفصل العنصرى بالوسائل السلمية ، والاعداد الكبيرة من حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاعتقال ، وتزايد اللجوء الى جماعات الدفاع عن النفس ، وتكميم أفواه المحافة .

ولم يكتف نظام جنوب افريقيا بممارسة الإرهاب داخل حدوده ، بل يصدره الى الدول المستقلة المجاورة . ويمكن إدراك نتائج ذلك من حالة اللامن التي تعيشها شعوب المنطقة ، وموجات اللاجئين المحليين وغيرهم القادمين من الدول المجاورة من ضحايا العدوان . كما أن البطالة الناتجة عن انهيار الاقتصاد وتداعي البنية الاساسية بسبب قوات جنوب افريقيا التي تعاونها العصابات التابعة للاتحاد الوطني من أجل

الاستقلال الكامل لانغولا وكذلك المقاومة الوطنية لموزامبيق الموالين لجنوب افريقيا ، من النتائج الاخرى المفجعة المترتبة على عدوان جنوب افريقيا . وتحاول بريتوريا من خلال سياستها العدوانية المتعمدة إضعاف الدول المجاورة المستقلة ، وهي للأسف تنجح في ذلك . وتقدر الخسائر التي لحقت بالدول الافريقية التي هوجمت بما يتراوح من ١٥ الى ١٦ بليون دولار في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ على وجه التحديد . فالسكك الحديدية والطرق العامة ومحطات توليد الكهرباء والسدود وخطوط الانابيب والمراكز الطبية والمدارس والكنائس ، كانت جميعها أهدافا لمجموعات التخريب التابعة لجنوب افريقيا . وتقوم جنوب افريقيا العنصرية عن عمد بحشد قواها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وتركيزها ضد جيرانها . إن إشارة أعمال الزعزعة المنهجية التي تتسم بالوحشية والقسوة تضعف من الدول المستهدفة وتخرّبها وتؤدي الى انتشار المجاعات التي تصبح سلاحا قويا في الحرب وعنصرا للتوسع الاقتصادي في يد بريتوريا مما يجعل هذه الدول تحت رحمة قوتها .

وإذ يشعر وفدي بالقلق البالغ إزاء تعنت بريتوريا في مواصلة سياسة الفصل العنصرى البغيضة ، فإن وفدي ينضم الى المجتمع الدولي في شجب هذه السياسة . وسنؤيد القرارات المناهضة لتلك السياسة ونطالب مرة أخرى برفع حالة الطوارئ ، والإفراج فورا دون شرط عن نيلسون مانديلا وعن سائر السجناء والمحتجزين السياسيين ، وتخفيف أحكام الإعدام ، ورفع كل تدابير الحظر على نشاط المنظمات السياسية ومناهضي الفصل العنصرى ، والعودة دون قيد لكل المنفيين السياسيين ، وانسحاب القوات التابعة للنظام من البلدان السوداء ، وإنهاء سياسة البانتوستانات ، والترحيل الجبري للسكان ، ووقف الأنشطة العسكرية وشبه العسكري ضد البلدان المجاورة .

وحالما تستوفى هذه الشروط ، سيتوافر لدى شعب جنوب افريقيا ككل العناصر الضرورية للمناقشة بحرية بغية التوصل الى حل عادل ودائم للصراع الذي ما زال يمزق بلده .

وانطلاقا من اقتناعنا الراسخ بأن فرض جزاءات إلزامية شاملة من جانب مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق يشكل أشد الوسائل السلمية صلاحية وفعالية لإنهاء الفصل العنصرى ، ونود مرة أخرى أن نؤكد على أهمية عزل جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب باتخاذ مختلف البلدان ومجموعات البلدان تدابير لتطبيق هذه الجزاءات . ودون أن نستهيـن بجهودها ، لا يسعنا مع ذلك إلا أن نلاحظ أنه بالرغم من تصفية الاستثمارات وغيرها من التدابير المالية والاقتصادية ، بالإضافة إلى فرض مختلف أنواع الحظر ، فما زالت جنوب افريقيا تحظى بتواطؤ شركائها التقليديين أو من يحلّ محلهم .

ان الافتقار الى التنسيق بين الوزارات المختلفة داخل الحكومة الواحدة وعدم التعاون على الصعيد الدولي يمكنان بعض الدول من التحايل بسهولة على الجزاءات . وينتقص عدد القوانين وتنوعها في البلدان المختلفة من فعالية هذه الجزاءات . وعلاوة على ذلك تفتنم بعض الدول فرصة الفراغ الذي تركته الدول التي تفرض الجزاءات لكي تزيد من حجم تجارتها مع جنوب افريقيا . واذا كان للجزاءات ان تصبح فعالة حقا ، وجب ان تتخذ المقررات بصفة مشتركة ، وان توضع المبادئ والاجراءات المقبولة دوليا . ويعترض البعض على الجزاءات الشاملة الالزامية نظرا لما لها من آثار ضارة على الاغلبية السوداء بجنوب افريقيا فيما يتعلق بالعمالة . وهذه الحجة ليست واهنة تماما ، إلا أن الاغلبية السوداء ، التي تعاني رغما عن ارادتها من الفصل العنصري ، على استعداد للتضحية عن طيب خاطر . وقد عقدت العزم على دفع ثمن تحررها لانها تعلم ، كما قال الاسقف ديزموند توتو في كتابه ، أنها ستتحرر ، وأنه لا يوجد أدنى شك في ذلك ، وان قضية التحرير الاسود ستنتصر لانها قضية عادلة ومنصفة ، وأنه لا يوجد من الاسئلة الآن إلا كيفية تحقيق هذا التحرر وموعده .

ويجب وفد بلدي على هذين السؤالين كما أجب عليهما شعب جنوب افريقيا المقهور : نريد الحرية الآن ونريدها بطريقة معقولة وسلمية . من واجب الدول الاعضاء في هذه المنظمة تحقيق التطلعات المشروعة لسكان جنوب افريقيا السود ، حتى يقام نظام سياسي جديد طبقا لدستور يضمن المساواة لجميع سكان جنوب افريقيا وفقا للقانون ، دون تمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين . ويمكن للمجتمع الدولي أن يعزل جنوب افريقيا العنصرية ويحملها على الاعتراف بالطبيعة اللااخلاقية لنظامها عن طريق تنفيذ الجزاءات الشاملة ، ومنع رجال أعمال جنوب افريقيا من الاشتراك في المعارض والاسواق العالمية ، وقطع الروابط الجوية والبحرية ، والحيلولة دون اشتراك جنوب افريقيا في الانشطة الثقافية أو الفنية أو الرياضية ، ومحاربة التضليل ، والاعلان عن آثار نظام الفصل العنصري البغيضة بنشر المعلومات الموضوعية .

ولكي نخفف من الاثار السلبية للجزاءات على الاغلبية السوداء ، فاننا نناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام والسلطات البلدية وغيرها من السلطات المحلية والافراد تقديم الدعم المتزايد فوراً لشعب جنوب افريقيا وحركاته الوطنية التحررية ولاسيما المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وذلك على المستويات السياسية والاقتصادية والتربوية والقانونية والانسانية علاوة على المجالات الأخرى التي تلزمها المساعدة . ونناشد كذلك جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية زيادة مساعداتها المادية والمالية وغيرها لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة .

وحتى لا يصاب الشركاء التقليديون لجنوب افريقيا بالضرر من جراء فرض الجزاءات ، فاننا نحثهم على الاستثمار في الدول المجاورة لجنوب افريقيا ، مما يساعد تلك الدول على تطوير اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على بريتوريا .

ونهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على جهودها الدؤوبة لضمان نصره قضية الاغلبية السوداء ونؤكد لها دعمنا المستمر لها بغية انهاء عملها بنجاح . لقد قامت اللجنة بدور هام في تخفيف حكم الاعدام على ستة شاربفيل الى السجن .

وننتهز أيضا هذه الفرصة لتهنئة كل من عمل من قريب أو بعيد في سبيل انقاذ حياة هؤلاء الوطنيين . فقد أثبتوا أن التضامن الدولي ليس تعبيراً أجوف .

السيد صالح (السودان) : أرجو أن تسمحوا لي وأنا في بداية حديثي أن

أعبر عن خالص شكر وتقدير وفد بلادي للسادة رئيس وأعضاء لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا للجهود المخلصة التي تقوم بها اللجنة وفقا لولايتها الصادرة من الجمعية العامة قبل ربع قرن من الزمان بقصد محاربة سياسات الفصل العنصري والممارسات المخالفة للقيم الحضارية والانسانية التي تنتهجها حكومة بريتوريا العنصرية .

ويود وفد بلادي أيضا أن يكرر الشكر والثناء لهذه اللجنة للتقرير الشامل والوافي الذي يعكس جهود وأعمال هذه اللجنة لمناهضة هذه السياسات وفي نفس الوقت تنوير الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بتطورات الوضع في الاقليم الجنوبي

لافريقيا فضلا عن الخطوات الهامة المطلوب اتخاذها لمحاصرة نظام بريتوريا حتى ينصاع
 للارادة السياسية الدولية ويلتزم بقرارات الشرعية الدولية .
 ان السودان شعبا وحكومة قد ظل طوال العام الماضي يراقب بكل قلق التطورات
 السلبية التي تشهدها منطقة الجنوب الافريقي نتيجة لاستمرار الممارسات العنصرية من
 قبَل نظام بريتوريا ضد مناهضي سياسات الفصل العرقي من اعتقالات وسجون ، وحظر
 للنقابات المهنية والجههيرية ، بقصد القضاء على كل المعارضة السلمية لهذ
 السياسات العنصرية حتى فاق عدد النقابات المحظورة أكثر من ١٧ نقابة ومنظمة شعبية .
 كما صار عدد المعتقلين من النساء والاطفال في تزايد مستمر ، بالاضافة الى
 اتباع سياسات زعزعة الاستقرار للأمن والسلام في الدول المجاورة عن طريق الاعتداءات
 الجوية وغيرها ودعم النشاطات الهدامة داخل هذه الدول بواسطة النظام العنصري في
 جنوب افريقيا .

ومن هذا المنبر فان وفد بلادي يدعو بكل قوة الى ضرورة الدعم القوي الذي
 لا تحده حدود من قبَل المجتمع الدولي لنضال الشعب الافريقي في جنوب افريقيا بقيادة
 منظمات التحرير المعترف بها من قبَل منظمة الوحدة الافريقية وهي المؤتمر الوطني
 الافريقي (ANC) ومؤتمر الوجدويين الافريقيين (PAC) .

- كما يدعو السودان الى قيام المجتمع الديمقراطي الخالي من العنصرية ،
والقائم على أساس مبادئ حكم الاغلبية الافريقية بعيدا عن سيطرة الاقلية العنصرية .
ومن هذا المنطلق فان السودان ينادي برفع حالة الطوارئ المفروضة على الشعب
الافريقي منذ عام ١٩٨٥ ،
- اطلاق سراح كل السجناء السياسيين ودون شروط وعلى رأسهم المناضل نيلسون مانديلا .
 - اطلاق سراح ستة شاربغيل المحكوم عليهم بالاعدام رغم وضوح براءتهم من الاتهامات الموجهة نحوهم من قِبَل النظام العنصري . والفاء أحكام السجن المؤبد التي فرضها رئيس النظام العنصري في حقهم استبدالا لحكم الاعدام .
 - تأمين عودة المناضلين المنفيين خارج الوطن .
 - سحب كل قوات النظام العنصري النظامية والعسكرية من مناطق المواطنين الافارقة .
 - انتهاء سياسة البانتوستانات المتبعة من قِبَل النظام العنصري وسط الجماعات الافريقية .
 - ايقاف الاعتداءات العسكرية وغير العسكرية على الدول المجاورة .
- ان الممارسات العنصرية التي دأب نظام بريتوريا على ممارستها ضد الاغلبية الافريقية داخل بلادهم ، والتجاهل المتعمد لقرارات المجتمع الدولي ممثلة في قرارات هذه الجمعية الموقرة وقرارات مجلس الامن الدولي وجميع المواثيق الدولية القائمة على الحفاظ على حقوق الانسان وصيانة الحريات الاساسية العامة للشعوب .
- أقول ، يا سيادة الرئيس ، ان هذا النظام ما كان ليجرؤ على الاستمرار في هذه الممارسات وسياسات التجاهل للمجتمع الدولي لولا الدعم والعون اللذين يتوفران له من بعض الدول في العالم الغربي ، حيث توضح آخر الاحصائيات الموثوق بها ان هذا النظام مازال يعتمد اعتمادا كاملا على هذا العون الذي يشمل احتياجاته العسكرية والامنسية كافة فضلا عن النواحي الاقتصادية والتجارية . ولقد أظهرت هذه الاحصائيات ان بعض الدول الغربية الكبرى هي التي توفر هذا الدعم بخاصة في المجال التجاري

والاقتصادي ، وليس هذا الدعم محصورا فقط في هذه الجوانب العسكرية والاقتصادية ولكنه أكثر ما يكون وضوحا في الجانب السياسي حيث تقوم بعض الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بمنع المجتمع الدولي من تنفيذ نص البند السابع من ميثاق هذه المنظمة والقاضي بفرض عقوبات جماعية والزامية على الدول التي ترفض تنفيذ قرارات المجتمع الدولي ، علما بأن الدولة العنصرية في بريتوريا ظلت تتجاهل هذه القرارات منذ أكثر من عقدين من الزمان .

وعلى ضوء هذه الحقائق فان وفد السودان ظل يرقب بكل قلق التعاون المتنامي والمستمر بين الكيان الصهيوني في فلسطين والنظام العنصري في جنوب افريقيا والذي تؤكده حركات التحرير التي تقود نضال الشعب الافريقي ضد سياسات الفصل العنصري ومن أجل قيام المجتمع الديمقراطي الذي يهتدي بمبادئ حكم الاغلبية ، وضرورة الاستقلال الغوري لناميبيا . ولقد أوضح تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بكل جلاء خطورة استمرار هذا التعاون الذي يتركز في النواحي العسكرية وتطوير القدرات النووية مع الاهتمام بجوانب الاستخبارات العسكرية وتطوير القدرات النووية مثلما هو واضح في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومرفقاته في الوثيقة A/43/22 الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ .

ان السودان الذي جعل أحد مرتكزات سياسته الخارجية ، منذ استقلاله في عام ١٩٥٦ ، مساندة ودعم حركات التحرير العالمية وبخاصة الحركات الافريقية يود أن يعبر بكل شدة وقوة عن موقفه تجاه النضال الافريقي لمناهضة ومحاربة كل سياسات الفصل العنصري .

وعليه فان السودان حكومة وشعبا يود أن يؤكد مرة أخرى على ما يلي :

- الادانة الشاملة والكاملة للممارسات العنصرية في جنوب افريقيا .
- التأييد الكامل لنضال الاغلبية الافريقية في جنوب افريقيا تحت قيادة منظمي المؤتمر الوطني الافريقي (ANC) ومؤتمر الوجدويين الافريقيين (PAC) .

- ضرورة قيام المجتمع الديمقراطي غير العنصري تحت مبادئ حكم الاغلبية لنفسها دون سيطرة الاقلية العنصرية .
 - ضرورة الاستمرار في انتهاج سياسات الحظر على نظام بريتوريا ، بكل أشكاله ، الحظر النفطي والتجاري والعسكري مع المناداة بغرض العقوبات الاقتصادية الالزامية وفقا للبند السابع من الميثاق .
 - ادانة سياسات استعمال حق النقض من بعض الدول الاعضاء بهدف حماية النظام العنصري من العقوبات الاقتصادية الجماعية .
 - ضرورة عقد دورة خاصة للنظر في سياسات الفصل العنصري وذلك بهدف لغت نظر الرأي العام الدولي لهذه المأساة الانسانية ، ودعوة المجتمع الدولي لمزيد من الخطوات الفعالة لانهاء هذه الممارسات المنافية لكل القيم الحضارية والانسانية .
 - دعم دول المواجهة الافريقية في صمودها أمام عدوان جنوب افريقيا عليها .
- ان السودان الذي ظل يناهض هذه السياسات منذ استقلاله عبر مشاركته المستمرة في أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لأكثر من خمسة وعشرين عاما ، يبود أن يؤكد بأنه سوف يقف الى جانب كل مشروعات القرارات المعروضة على هذه الجمعية الموقرة والمدعومة من قِبَل المجموعة الافريقية وبقية الدول المحبة لمبادئ العدالة الانسانية وكفالة حقوق الانسان وتأمين الحريات الاساسية لكل الناس .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هناك على

الاقل ستة أسباب رئيسية تبرر الحكم على الفصل العنصري بالفناء .

أولا ، إن الفصل العنصري هو الشيء الاجتماعي والسياسي الرئيسي الوحيد الذي تبقى من مخلفات القرن التاسع عشر والذي يحاول أن يشق طريقه الى القرن الحادي والعشرين . فقد تسلطت فكرة تفوق البيض نوعا ما على العقول خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما كانت أوروبا تستعمر العالم اذ على الرغم من أن هذا كان نتيجة للثورة الصناعية التي تفجرت أول ما تفجرت في أوروبا طفت مفاهيم التفوق العرقي على السطح . واليوم لدينا على النقيض من ذلك أدلة دامغة على توافر الامكانيات البشرية بنفس القدر في كل عرق . وقد تحطمت فكرة التفوق العرقي التي توفر

الاساس الوطني لنظام الفصل العنصري . وهذا يفسر السبب في هزيمة من يدافعون عن الفصل العنصري كما لو كان عقيدة دينية في المعركة على ارضهم عندما قررت كنيسة جنوب افريقيا الارثوذكسية الاصلاحية الهولندية سحب تاييدها اللاهوتي للفصل العنصري . ويستطيع المدافعون عن القضايا الخاصة ان يقاتلوا بشراة حتى ضد مخاطر جسيمة اذا كانوا يؤمنون بان قوى الحق او مد التاريخ في جانبهم . والافريكانيون يدركون الان انهم يفتقرون الى الاثنيين معا . وعلى الرغم من انهم حاولوا تعريز معنوياتهم باختلاق خرافات من نسج خيالهم خرافات تستند على سبيل المثال الى تصورهم بانهم محصنون في قلاع منيعة ، فلا بد انهم يدركون في قرارة انفسهم ان عجلة التاريخ ستسحقهم في نهاية المطاف .

وهذا يفسر الإنشقاق المتزايد داخل مجتمع البيض ، وذلك كما يتضح من نجاح حملة إنهاء التجنيد الإجباري وهجرة البيض المتزايدة من جنوب افريقيا .

ثانيا ، إن الافريكانيين يجلسون على قنبلة ديمغرافية موقوتة . ففي الفترة من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٨٠ ، ازداد عدد السكان السود بمقدار ٩٠ في المائة ، مقابل زيادة ٣٠ في المائة فقط في عدد السكان البيض . وانخفضت نسبة البيض من إجمالي السكان البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة من ١٨ في المائة إلى ١٥ في المائة . وإذا استمرت هذه الاتجاهات ، فإن التفوق العددي على البيض في جنوب افريقيا سيمح في أوائل القرن الحادي والعشرين عشرة الى واحد ، لا خمسة الى واحد . وفي نفس الوقت ، يتزايد سكان القارة الافريقية زيادة كبيرة مطردة أيضا . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية ، فإن القارة الافريقية التي كان عدد سكانها ٢٢٥ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ سيمح تعداد سكانها ١,٦ بليون نسمة في عام ٢٠٢٥ . وعليه ، فإن العلاقة بين القوى تتجه لا محالة ضد جنوب افريقيا . فإلى متى تستطيع ملايين قليلة من بيض جنوب افريقيا أن تقف أمام هذا التغير في القارة ؟

ثالثا ، ما كان للبيض أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم في جنوب افريقيا لولا الاستغلال الوحشي للسكان السود في استخراج الموارد المعدنية في جنوب افريقيا التي يبدو أنها لا تنضب ولا تقدر بثمن . وبدا أن من غير المتصور أن يواجه هذا الاقتصاد ضائقة حقيقية ، إلا أنه واجهها . فقد انهارت قيمة الراند ، مما أضر بجميع البيض في جنوب افريقيا . وكما لاحظ أليستر سباركس ، وهو صحفي من جنوب افريقيا ، في صحيفة "جوهانسبرغ" الصادرة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ :

"لم يسمع المرء العديد من صيحات الاستفائة قادمة من سويتو قبل أيام قليلة عندما انخفضت قيمة الراند إلى ٣٤ سنتا أمريكيا ... إلا أن رد الفعل من الجهة الأخرى للفصل العنصري يوحي بأن البيض في جنوب افريقيا ، الذين أفسدتهم سنوات من العيش في يسر والتمتع بالامتيازات ، على الرغم من كل ما يفاخرون به من قوة ومرونة ، فان قدرتهم على تحمل المعاب الاقتصادية ضعيفة للغاية ."

قد يكون الانهيار الحالي في قيمة الراند مؤقتا . وقد يساعده إرتفاع أسعار الذهب والماس ثانية . إلا أنه أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المشاكل التي يواجهها اقتصاد جنوب افريقيا مشاكل هيكلية وليست دورية . ومؤخرا ، قال السيد غيرهارد دي كوك ، محافظ بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا :

"لا يمكن التشديد تشديدا كافيا على الحاجة إلى إجراء تعديلات هيكلية

طويلة المدى في هذا الاقتصاد ."

كان بوسع جنوب افريقيا أن تتمسك بهياكلها الاقتصادية والسياسية البدائية ما دام اقتصادها ليس مطلوبا منه إلا القيام بالمهمة البسيطة نسبيا المتمثلة في استخراج وتصدير المعادن . ولكن في عالم اليوم الذي يتزايد فيه التكافل ، حيث يرتبط التقدم الاقتصادي لأي دولة بقدرتها على التمكن من الاساليب الصناعية والتكنولوجية الجديدة ومن ثورة المعلومات ، يتعين على اقتصاد جنوب افريقيا أن يأخذ بالاساليب الحديثة إذا كانت تريد أن تحتفظ بنفس المستوى من السعة الاقتصادية . إلا أنه يتعين على جنوب افريقيا ، لكي تشارك في هذه الثورات الاقتصادية الجديدة ، أن تتخلى عن هياكلها الاجتماعية والسياسية البدائية ، لا سيما الفصل العنصري . لقد كان قمع الاغلبية السوداء بوحشية في الماضي طريقا سهلا لتمتع البيض برفاهة اقتصادية . والآن ، يخلق القمع الوحشي ذاته مَعْلَما ضخما لاقتصاد جنوب افريقيا . وهذا يساعد على تفسير سبب تحول بعض شركات جنوب افريقيا والشركات المتعددة الجنسيات الكبرى ضد الفصل العنصري .

رابعا ، إننا على وشك أن ندخل في عالم متعدد الاقطاب حقا ، عالم لم نَعْتَد عليه معظم فترة حياتنا . وجنوب افريقيا كانت ضحية مثلما كانت مستفيدة من عالم ثنائي القطب ، يتلاشى اليوم أمام أعيننا . ومهما كانت عيوب العالم ثنائي القطب ، كان بوسع جنوب افريقيا على الأقل أن تعتمد فيه على إمكانية التنبؤ نسبيا بالبيئة السياسية العالمية ، وتعلمت كيف تؤمن ضد خسارتها فيه .

إلا أن الحصول على بوليصات التأمين هذه سيكون أصعب في بيئة متعددة الاقطاب .
وسيتعين على جنوب افريقيا لا أن تتعامل مع دولة عظمى أو دولتين ولكن مع عدة دول
عظمى ، وما من دولة منها بمفردها تمتلك القوة لحماية مصالح البيض في جنوب
افريقيا ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وعلى مدى الايام ، ما من دولة عظمى ستجد
أن من مصلحتها أن تضحي بمصالحها العالمية من أجل علاقة وثيقة مع دولة منبوذة في
المجتمع الدولي .

خامسا ، إن العالم أخذ في التحول إلى مزيد من الشفافية . فلدينا توابع
صناعية تستطيع أن تلتقط صوراً ميكروسكوبية حتى لبوصات مربعة من سطح الكرة الأرضية .
فشورة المعلومات ، التي تسارعت كثيراً بما أحرز من تقدم في مجال الكمبيوتر والنقل
بواسطة التوابع الاصطناعية والفاكسيميلى وما إلى ذلك ، جعلت من الصعب إخفاء
الصفقات الدولية . وعليه ، مع أن جنوب افريقيا قد تنجح على المدى القصير في الإفلات
من مستويات الجزاءات المتزايدة بإجراء الصفقات الخفية مع جميع أنواع الوكلاء
والبلدان ، فإنها ستجد صعوبة متزايدة في الإبقاء على هذا التخفي عندما تتركز أضواء
التكنولوجيا الحديثة الساطعة بوضوح أكبر على جنوب افريقيا .

وقد بدأ جنوب افريقيون عديدون بالاعتراف بأنهم يخوضون معركة خاسرة لتجنب
الجزاءات الدولية . فقد قالت مجلة "فاينانس ويك" ، وهي من مجلات جنوب افريقيا ، في
عددتها الصادر في الاسبوع ١٨-٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ : إذا لم تُغير جنوب افريقيا المفاهيم
السياسية الدولية تفسيرا جذريا أو تزيد من صادراتها زيادة كبيرة - وهو ما يعتبره
الكاتب غير ممكن على الإطلاق - فلن يكون بمقدورها أن تفي بالتزامات الدين الاجنبي
عليها في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ إن لم تأخذ بسياسات اقتصادية محلية متقشفة جدا .
وأضافت المجلة : "إن شمن الغمل العنصري يزداد شناعة باستمرار" . وباختصار ، بدأ
مفعول الجزاءات في الظهور .

سادسا ، إن تحرير ناميبيا الوشيك سيبرهن لجنوب افريقيا عقم تجاهلها إرادة
المجتمع الدولي . فما من رجل ولا من بلد يستطيع اليوم أن يعيش في معزل عن الآخرين .

فالكرة الأرضية آخذة في الانكماش . وحتى بعض الأفريقيانيين أخذوا يعترفون بهذا . فقد قال مؤخرًا السيد هنري دي فليبرز ، رئيس مصرف استاندرد الجنوب أفريقي :

"في هذا العصر لا يوجد اكتفاء ذاتي اقتصادي ، ونحن نخدع أنفسنا إذا كنا نظن أننا مختلفون ."

ففي الماضي ، سمعت جنوب أفريقيا أصواتًا من بعيد تنادي بتفكيك الفصل العنصري ، وعمًا قريب ستسمع أيادي تدق بعنف على أبوابها .

إن مد التاريخ يسير لا محالة ، إن لم يكن بسرعة ، ضد الأفريقيانيين الذين يحاولون التمسك بالفصل العنصري . ولكي يقرروا كيف يواجهون هذا المد ، قد يكون من المفيد أن يذكروا أنفسهم بحكاية شعبية شرقية قديمة . إنها حكاية صبي استيقظ مبكرًا ذات صباح وترك قريته المجاورة للبحر ليصعد تلة ويعمل في محصول الأرز الذي جمع للتو . وعندما وصل قمة التلة ونظر إلى أسفل رأى ما راعه ، فقد رأى الأمواج القادمة وعلى وشك أن تبتلع القرية والقرويين وتدمرهم . وأدرك على الفور أنه ليس لديه متسع من الوقت ليندفع إلى الأسفل ويحذر القرويين . وفي محاولة يائسة ، قرر أن يحرق محصول الأرز إدراكًا منه أن النار ستجعل جميع أهل القرية يهرعون إلى أعلى . لقد ضاع محصول الأرز ، لكن أرواح أهل القرية أنقذت .

واليوم ، إذا أصرَّ البيض في جنوب أفريقيا على الاحتفاظ بمحصولهم الحالي من السلطة السياسية والاقتصادية الذي جنوه بعد سنوات من القمع ، فإنهم لن يجنوا شيئًا سوى الموج الذي سيجرهم ويحملهم ويطيح بهم في السنوات القادمة . ومن جهة أخرى ، إذا قرروا أن يحرقوا هذا المحصول المر ، وحاولوا إقامة علاقة جديدة تعتمد على المساواة التامة بين جميع السكان بغض النظر عن العرق ، فإن القرية قد تُنقذ وتُحوَّل .

ولعل أفضل خطوة صغيرة يمكن اتخاذها في هذا الاتجاه هي الإفراج الفوري وغير المشروط عن نيلسون مانديلا والاتفاق معه على إقامة بنية اجتماعية وسياسية جديدة . منذ فترة بعيدة ، في ١٩٦٤ ، قال نيلسون مانديلا :

"لقد كافحت سيطرة البيض ، وكافحت سيطرة السود . وتعلقت بالمثل الأعلى للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يعيش فيه الجميع متمتعين بالوئام وتكافؤ الفرص . إنه مثل أعلى أمل أن أعيش لأجله وأن أحققه . ولكنني أيضا على استعداد للموت في سبيله لو اقتضى الأمر" .

وإذا كانت جنوب افريقيا لا تريد لهذا المثل الأعلى أن يموت مع نيلسون مانديلا فعليها أن تتحرك بسرعة قبل فوات الأوان ، وأن تشرع اليوم في إقامة مجتمع جديد .

السيد أدجوا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في العاشر من

كانون الأول/ديسمبر المقبل سنحتفل بالذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وقد حقق تعزيز حقوق الإنسان ، خلال السنوات الأربعين المنصرمة ، نجاحا ملحوظا يجب أن يُنسب إلى الأمم المتحدة . إن ذلك الإعلان وثيقة قيّمة ولا غنى عنها وضعتها الأمم المتحدة تحت تصرف المجتمع الدولي ، غير أن طابعها العالمي يهدده للأسف نظام سياسي من نوع خاص تُبذل محاولات يائسة لإدامته في جنوب القارة الافريقية : الا وهو نظام الفصل العنصري .

إن الفصل العنصري مفهوم يُعبّر عن حقيقة مفرجة ومؤلمة وبغيضة وشائنة للمجتمع الدولي بأسره ، إذ أقيم بمقتضاه نظام سياسي على أساس من التمييز العنصري . إن المجتمع الدولي ، بعد أن خرج من الحرب العالمية الثانية التي خلّفت دمارا واسع النطاق والتي يُعزى اندلاعها إلى الهوس العنصري أصاما ، قام ، وعن حق ، بتدوين ميثاق الأمم المتحدة الذي نادى في مادته الأولى ذاتها بمبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . وإذا كانت كل الدول الممثلة هنا تحترم بوجه عام هذا المبدأ من مبادئ الأمم المتحدة ، فمن المؤسف أن نجد دولة وحيدة ، معزولة من المجتمع الدولي ، قد أقامت

من التمييز العنصري نظاما سياسيا أطلقت عليه اسم الفصل العنصري يبدو أنها وحدها التي تفهم معناها .

ففي ١٩٤٨ صممت الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وانشأت نظاما قائما على التمييز العنصري وأضفت عليه طابعا مؤسسيا رسميا . إن سياسة الفصل العنصري الاستبدادية والقمعية التي يتبعها نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا تشكل انتهاكا سافرا ومباشرا لاحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يتصل به من اتفاقيات دولية .

إن التقارير المقدمة إلينا توضح بشكل وافٍ أن التمتع واحتقار حقوق الإنسان ما زال يشكلان سمة الحياة في جنوب افريقيا . فسلطات بريتوريا تواصل اخضاع الشعب الاسود منكرة عليه أبسط حقوقه الاساسية . وسياسة الفصل العنصري التي أدانها الجميع منذ ١٩٤٨ قد ازدادت الآن رسوخا أكثر من أي وقت مضى ، إذ عززتها قوانين أقامت أنواعا شتى من الحواجز بين الطائفة البيضاء والسكان الملونين .

ويطبق نظام بريتوريا تطبيقا صارما ، في غمار معيه اليائس إلى المحافظة على الوضع المتميز للأقلية البيضاء ، القوانين الامنية المزعومة التي عززها في تموز/يوليه ١٩٨٥ القانون الخاص بحالة الطوارئ . وبموجب تلك القوانين قام نظام جنوب افريقيا باعتقال وتعذيب عدد أكبر من الأشخاص ، وبموجبها تم اعدام عدد كبير من المناضلين ضد الفصل العنصري ؛ وبموجبها رُج بالآلاف آخرين في غياهب السجون . وبموجب تلك القوانين يُحكم بالموت على المقاتلين من أجل الحرية من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لسوايو في ناميبيا . ولا يمضي يوم بغير عنف تمارسه قوات الشرطة ، سواء اتخذ شكل قمع دموي للمظاهرات السلمية أو اطلاق قوات الامن الرصاص على تلاميذ أبرياء . لقد حاول الرئيس بوتسا دوما ، منذ أن تولى رئاسة نظام الفصل العنصري المقيت ، أن يُضفي على الفصل العنصري مظهرا أكثر تحضرا ، وإن كان أكثر استهانة بالقيم ، عن طريق اجراء اصلاحات دستورية مزعومة رفضها الجميع . إن تلك الاملاحات

لا تستهدف سوى غاية واحدة هي إضفاء الطابع المنهجي على سياسة الفصل المنصري وتميزها بقدر أكبر عن طريق إحكام العزلة المفروضة على السود . ولكن كلما بَشَّر بوتا بالاصلاح زادت مهارته في قمع السود والمدافعين عن الحرية .

وانطلاقا من مبدأ "النظام الدستوري الجديد" الذي أدين عالميا ، حاول نظام برييتوريا في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر الماضي أن يفرض على السكان انتخابات بلدية مزعومة مستمينا بتدابير الإرهاب والتخويف من أجل اخفاء الحقيقة . وهكذا اعتبر الإعراب عن أي رأي يعارض اجراء الانتخابات فعلا غير قانوني . واعتقل ما يزيد على ٥٠٠ مناضل ضد الفصل المنصري ووضعا في السجون بغير محاكمة . وقد أدانت الجمعية العامة تلك الانتخابات بالإجماع تقريبا . وفي ذلك الحين قال القي ديزموند توتو الذي أدان تلك العمليات الانتخابية :

"إن الحقيقة تتمثل اليوم كما تمثلت أمس وأمس الاول في أن السود في

جنوب افريقيا يرفضون الفصل المنصري ويرفضون محاولات الحكومة لتحسين صورته" .

ومن حسن الطالع أن المجتمع الدولي قد أجمع على إدانة سياسة الفصل المنصري

ومعارضتها .

والواقع ، أن المجتمع الدولي قد تصدى لهذه السياسة في عام ١٩٤٦ ، فسي القرار ٤٤ (د - ١) الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها العادية الأولى ، حتى قبل أن تحولها الأقلية البيضاء في بريتوريا الى نظام سياسي لها .

ومنذ عام ١٩٤٦ داس نظام الفصل العنصري الحاكم بالانفعال علانية على قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن . ان الجرائم المروعة التي ارتكبتها الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا ومذبحة شاربفيل وسويتو ، وعمليات الإعدام بعمد محاكمات سريعة ، والسجن دون محاكمة ، وترحيل جماعات السكان السود بصورة وحشية وإقامة البانتوستانات ، واتخاذ دول خط المواجهة المسالمة رهينة لسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار فضلا عن سائر مظاهر الفصل العنصري التي تتستر خلف مختلف الأشكال ، كلها لن تثبط من عزيمة الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا التي عقدت العزم على الكفاح حتى القضاء على ذلك النظام اللاإنساني ، ولن تُقعد المجتمع الدولي عن اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل القضاء التام على الفصل العنصري .

وباسم وفدي أود في هذا المقام أن أهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تهنئة حارة ولاسيما رئيسها السيد جوزيف غاربا صغير نيجيريا تقديرا لما تظلم به اللجنة من الأنشطة العامة الهامة والتي تستهدف إعادة جنوب افريقيا الى جادة الصواب .

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار إشادة هو جدير بها ، فهو الرجل الذي عقد العزم على التوصل الى احترام حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم ، ولذلك فهو لا يدخر جهدا لضمان تنفيذ ما تصدره منظماتنا من قرارات ذات صلة .

الى متى يستسلم المجتمع الدولي للتحدي الذي تفرضه عليه جنوب افريقيا ولسياساتها القائمة على الفصل العنصري ؟ ان هذا النظام الحاكم سيواصل فيما يبدو تحديه للمجتمع الدولي مادام بإمكانه أن يعوّل على المساعدة التي تقدمها له بعض البلدان التي تعتبر جنوب افريقيا شريكا مفضلا لديها . وترفض تلك البلدان قبول أو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بدعوى التفهم المزعوم الذي تبديه إزاء

نظام الحكم القائم في بريتوريا . وحتى الآن لم يتحقق على الإطلاق الهدف من تلك القرارات التي تطلب من جميع الدول إنهاء علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والرياضية وغيرها التي تربطها بنظام جنوب افريقيا العنصري ، وفرض ما يكفي من عقوبات لإجباره على التخلي عن سياسته اللانسانية القائمة على الفصل العنصري . ان الشركاء الاساسيين المعنيين يتخفون خلف ستار من الدخان يتمثل في دساتيرهم وفي الرأي العام الوطني في بلادهم ، كما لو كانت شعوبهم عاجزة عن تقدير معاناة السود في جنوب افريقيا والظلم الذي يحيق بهم .

ولقد آن الاوان لكي تدرك الدول التي تقيم مع جنوب افريقيا ، بشكل أو بآخر ، علاقات قائمة على حماية مصالحها ، إنها هي التي تمد الفصل العنصري بأسباب الحياة وتشجعه على نحو يمثل إنتهاكا لميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعلى حساب السود في جنوب افريقيا .

ويعتقد وفدنا أنه يمكن لتلك الدول ، لو أرادت حقا ، أن تدق الاجراس إيذانا بنهاية الفصل العنصري في جنوب افريقيا حرصا على كرامة الانسان ، التي ينبغي أن تظل الهدف النهائي لجميع أنشطتنا . إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان يعترف للبشرية بالحق في نظام اجتماعي ودولي يحترم بالضرورة حقوقها وحرياتها الاساسية . وهذا هو الالتزام الذي قطعه جميع الدول على نفسها عندما وقّعت على الميثاق أو التزمت به ، حيث أعلنت إيمانها "بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره" . وهذه الحقوق عالمية متأصلة في الجنس البشري ولا يمكن تغييرها حسب لون بشرة الانسان* .

والوفد التوغولي بدوره لن يمل من التكرار ، كما ذكر الجنرال غناسنغبي إياديما الرئيس المؤسس لتجمع الشعب التوغولي ورئيس الجمهورية عندما قال :

"إن توغو لا يمكن أن تقبل حالة الظلم والقهر التي تسود هذا الجانب من العالم اليوم ، حيث يبقى في السلطة نظام حكم لا يليق بالبشر ، ولا بعصرنا ، ومناقض لكل القيم الاخلاقية ، ويكون الشمن لبقائه عنف لا يوصف ضد شعب كل جريمتة هي لون بشرته" .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشكر (البحرين) .

ينبغي على جميع الدول أن تبدي ارادة سياسية أشد من أجل حشد وتوحيد جهودها لصالح السود في جنوب افريقيا لمساعدتهم على التحرر من تلك السياسة البغيضة ، سياسة الفصل العنصري . ولقد آن الاوان لأن يدرك نظام بريتوريا أنه لن يستطيع السى ما لا نهاية إبقاء السكان الملونين تحت سيطرة من هذا القبيل . فالتاريخ يبين أنه لا يمكن لأي شعب أن يقف شاهدا على تدميره دون أن يبدي أي رد فعل . وفي هذا الصدد تكتسب مقاومة الاصلاحات الدستورية دلالة واضحة . وكما قال الراحل مانغاليزو سوبكوي :

"إن بداية النهاية لأي نظام تحل عندما يرفض الشعب ضمان تشغيل

المؤسسات التي تستهدف إدامة قمعه ."

وينبغي أن يبدأ القضاء على الفصل العنصري بالافراج فورا وبلا قيد أو شرط عن نيلسون مانديلا المناضل البارز الذي تحييه افريقيا بأسرها لما يمثله : فهو رمز للمقاومة ضد الظلم والتعسف والعنصرية .

ولنأمل أن يشرق في القريب العاجل فجر يوم يعمل فيه السود ، بعد أن يحصلوا على اعتبارهم كبشر ، في تعاون مع اخوتهم واخواتهم من البيض أو الصفر أو أبناء الاعراق المختلطة من أجل إنشاء وتعزيز مجتمع ديمقراطي حر متعدد الاعراق يتجه نحو تحقيق التقدم للبشرية جمعاء .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على العمل الإيجابي والفعال الذي قامت وتقوم به من أجل تنوير الرأي العام الدولي بخطورة ما يجري في جنوب القارة الأفريقية ، ومن أجل الاقتراحات البتأة التي قدمتها والتي يمكن أن تساهم بشكل إيجابي أيضا في إنهاء هذا النظام العنصري .

منذ سنين طويلة ونحن جميعا ندين النظام العنصري في جنوب القارة . ومنذ سنوات طويلة ونحن نصدر القرارات تلو القرارات من أجل وضع حد لهذه المأساة الإنسانية التي يعيشها شعبنا في جنوب القارة الأفريقية . وإن أفريقيا التي ناضلت شعوبها من أجل استقلالها وحريتها وقدمت الضحايا تلو الضحايا دفاعا عن الإنسان وكرامته لا يزال جزء غال من أرضها يخضع لاتباع أنواع التفرقة العنصرية لنظام الأبرتاييد البغيض ، من قبل أقلية عنصرية تصرّ ، رغم الإدانة الدولية ، ورغم المقاطعة الدولية التي ليست كاملة ، والتي تنتعش لها فوجا بعد ، على انتهاج هذه السياسة ، مستهترة بكل قراراتنا وبكل الاعراف الدولية ، تماما كما يستهتر النظام العنصري الآخر في فلسطين بكل قرارات الأمم المتحدة ويمارس أيضا نظاما عنصريا بغيضا ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي . إن النظامين العنصريين منونين في سياستهما ، وإن النظامين العنصريين يجتمعهما تحالف عضوي وطبيعي ضد الإنسانية بأسرها .

إن النظام الامبريالي الذي خلق النظام العنصري في جنوب القارة وخلق هذه الوصمة التي ما زالت تشين جنوب القارة الأفريقية وتشين أفريقيا هو نفس النظام الامبريالي الاستعماري الذي خلق النظام الصهيوني في فلسطين ، ولو كان هذان النظامان قد خلقا في فترات متباعدة . ونرى أن التعاون العسكري والاقتصادي الذي يجمع بينهما يؤكد لنا جميعا مدى شرعية نضالنا المشترك كأمة عربية وكدول أفريقية ، مدعمين من قبل الأسرة الدولية من أجل وضع حد لهذين النظامين العنصريين .

لقد أكدت أنه رغم قراراتنا القوية ورغم مناقشتنا فإن هذا النظام لا يزال يمارس نفس السياسة العنصرية . فالقهر مستمر ، والإبادة الجماعية مستمرة ، ونحن

الآلاف من البشر بما فيهم نيلسون مانديلا قائد نضال هذا الشعب المناضل لا يزال محتمرا رغم المناشدة الدولية .

يا ترى ما هي الاسباب التي أخرجت نضالنا المشترك لوضع حد لهذا النظام ؟ وعندما نقول نضع حدا له لسنا ننتهج سياسة عنصرية ضد البيض ، ولكننا نريد أن يكون للإنسان الافريقي الاسود الحق مثلما هو للإنسان الافريقي الابيض ، لاننا نرفض التفرقة مهما كانت على أساس اللون أو الدين أو العرق .

ومثلما رفضنا ما يُسمى بالأرض الموعودة التي أعطيت لغثة من الناس على حساب شعب من الناس ، نرفض أيضا فكرة أن نُعطي الميزة للأقلية البيضاء في جنوب القارة . لماذا لم تكن اجراءاتنا فعالة ؟ لان البعض منا لا يزال يتحايل على تنفيذ القرارات رغم مطالبة شعوبنا بأسرها ، بما فيها شعوب تلك الدول التي لا تزال تتعامل مع النظام العنصري ، بإنهاء أي علاقة مع هذا النظام العنصري . إن المقاطعة غير فعالة لأن كثيرا منا ، ولا استطيع أن استثنى البعض في افريقيا أيضا ما زالت لهم علاقات مع جنوب افريقيا . ولا يمكن أن نطالب الآخرين بأن يمتنعوا عما نقوم به نحن . يجب أن نُعطي المثل كافريقيا بالتزامنا الكامل بقرارات المقاطعة . وأنا عندما أقول ذلك فإنني أفخر أن بلدي يلتزم التزاما كاملا بذلك ، ولا توجد لبلدي أي علاقة مهما كانت مع جنوب افريقيا في أي مجال من المجالات .

إننا نطالب تلك الدول التي لا تزال تقيم علاقات مع النظام العنصري بأن تُنهى هذه العلاقات . ونطالب حكومة المانيا الاتحادية التي اعتقدنا أنها تمثل الشعب الالمانى الذي كان ضحية النازية التي تقوم على أساس عنصري أن تكون هي أول من يبادر بقطع العلاقات وتنفيذ احكام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا . ولكننا نرى أنها أصبحت الشريك التجاري الرئيسي للنظام العنصري . كما أنها أيضا شريك أساسي للنظام العنصري في فلسطين فهي تقوم بتسليحه وتمويذه بحجة أنها تعوض ما ارتكبه النازية .

إن ما ارتكبته النازية لم يكن موجهاً إلى فئة وحدها أو إلى دين واحد ، ولكن كانت موجّهة ضد الانسانية بأسرها . ونرى أن خير تعويض تقوم به جمهورية ألمانيا الاتحادية للإنسانية عما ارتكبته النازية أن تكف عن علاقاتها مع جنوب افريقيا ، وأن تكف مساعدتها للنظام العنصري الآخر في فلسطين . وإنما على يقين أن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ستسمع لذلك النداء من الأسرة الدولية .

قد نكون الآن نشهد نهاية احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ، وقد بحثنا موضوع ناميبيا خلال الاسابيع الماضية . وفي الوقت الذي نرحب فيه بما تم الاتفاق عليه من اجل انسحاب جنوب افريقيا ومنح ناميبيا استقلالها فتويجا لنضال شعبها ، فإن ذلك يجب الا يلهينا عن الموضوع الاساسي ولا يلهينا عن قضيتنا الاساسية وهي مكافحة نظام الابارتيد .

إننا لا نريد أن يكون استقلال ناميبيا مبررا للكثيرين لمحاولة الالتفات حول نظام المقاطعة ، أو أن يكون مبررا للكثيرين لمحاولة أن يظهروا أن جنوب افريقيا قد غيرت سياستها. فاستقلال ناميبيا من الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا أمر ، ونهاية الابارتيد أمر آخر .

إن خروج جنوب افريقيا من ناميبيا وانسحابها من أنغولا هو أمر نرحب به ، ونؤكد أن ناميبيا المستقلة المناظلة ستكون معنا جنبا إلى جنب في نضالنا المشترك لإنهاء النظام العنصري .

إن نظام المقاطعة يجب أن يكون أحد هواجسنا الاساسية . لقد اكدت المقاطعة نجاحها الكامل رغم أنها كانت جزئية ولم تكن كلية . إن قرار الكونغرس الامريكسي ، رغم محاولات الإدارة الامريكية الالتفات حوله ، إنما هو خطوة إيجابية نحو عملنا المشترك من أجل إنهاء نظام الابارتيد . وإننا على ثقة من أن قرارات أخرى ستتمدد لدعم هذا القرار في هذا النضال الإنساني المستمر لإنهاء النظام العنصري .

إن التعاون العسكري مع جنوب افريقيا وإمدادها بالأسلحة من جانب الكيان الصهيوني وبعض الدول الغربية وخامة جمهورية ألمانيا الاتحادية أمر يثير قلقنا لأنه لا يمثل خطوة فقط على شعب جنوب افريقيا بل وعلى الدول الافريقية الأخرى المجاورة . ولقد رأينا سلسلة من الاعتداءات المستمرة من جانب النظام العنصري ضد أنغولا وضد موزامبيق وبوتسوانا وزمبابوي وزامبيا وغيرها من الشعوب الافريقية .

إن بلادي تقدر تقديرا كاملا وتساند مساندة تامة الدول الافريقية المجاورة التي رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة ورغم العدوان المستمر من قبل جنوب افريقيا ، فإنها لم تياس ولم تستسلم وقد استمرت في انتهاج سياسة واقعية وفعالة لمقاومة

النظام المنصري ولا يمكن إلا أن ننظر بكل فخر و إعجاب إلى شعب ليموتو الصديق وهو شعب صفير محاط بجنوب افريقيا من جميع الجهات ولكنه بكل شجاعة وامرار أيضا يؤكد التزامه بسياستنا المشتركة في نضالنا المشترك ضد النظام المنصري .

إن الاسرة الدولية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تقف إلى جانب دول المواجهة الافريقية وأن تساندها وتقدم لها كل دعم ممكن . إن الاقلية البيضاء يجب أن تدرك أن العالم قد تغير وإننا لا يمكن أن نسمح ونحن في نهاية القرن العشرين بأن يحتقر الإنسان من أجل لونه ومن أجل عقيدته .

لقد رأينا كيف تغيرت روديسيا إلى زيمبابوي ، وكيف يعيش الأسود والابيض معا في ظل نظام ديمقراطي . وإننا نتطلع إلى اليوم الذي تتحول فيه جنوب افريقيا إلى آزانيا حيث يعيش الجميع في ظل الديمقراطية .

ولا يعني ، في ختام كلمتي ، إلا أن أشيد بنضال شعب جنوب افريقيا ممثلا في مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا والمؤتمر الوطني الافريقي ، بقيادة مناضليين أفاقة . ونؤكد وقوفنا معهم ومساندتنا لهم حتى يتم وضع حد لهذه المأمة الإنسانية التي نعيشها .

السيد لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : تنظر الدورة الحالية

للجمعية العامة في البند الممنون "سياسات الفصل المنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا" في ظل حالة دولية متغيرة تتسم بقدر من الانفراج وتحسن العلاقات بين الشرق والغرب وميل تدريجي إلى الاستماع عن المجابهة بالحوار واتجاه متنام صوب الحل السلمي للنزاعات الدولية . وقد عبرت المناقشة العامة التي أجريت في الدورة الحالية تعبيرا تاما عن رغبة شعوب العالم الملحة في السلم والتنمية . بيد أن الحالة في جنوب افريقيا تعد نكازا تماما عن مناخ الانفراج السائد في العالم كله .

ومنذ انعقاد الدورة الماضية للجمعية العامة ، قامت سلطات جنوب افريقيا بتكثيف قمعها لنضال شعب جنوب افريقيا المناهض للفصل المنصري . فقد أعلنت في شباط/فبراير الماضي فرض حظر على الأنشطة السياسية لسبع عشرة منظمة كبرى مناهضة

للغمل العنصري ، بما فيها الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وهي أكبر جبهة من نوعها ، ومؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا . وكانت هذه خطوة قومية اخرى اتخذتها سلطات جنوب افريقيا ضد نضال شعب الجنوب الافريقي منذ الحظر الذي فرض في عام ١٩٧٧ على ثمانى عشرة منظمة مناهضة للغمل العنصري . وفي الوقت ذاته لجأت سلطات جنوب افريقيا إلى الإرهاب باغتيال قادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا خارج البلاد . ففى نهاية آذار/مارس الماضى ، قتل ممثل المؤتمر الوطني الافريقي فى فرنسا على يدي عميل استأجرته سلطات جنوب افريقيا . ويقوم نظام جنوب افريقيا بتجديد حالة الطوارئ المرة تلو الأخرى ، كما يقوم بالاعتقال العشوائى فالاحتجاز والقتل لكل من يجرؤ على مقاومة سياسات الغمل العنصري .

وفى الوقت الذى تقوم فيه سلطات جنوب افريقيا بتميز قمعها وتقويته ، تمسك من إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام وفرض القيود عليها .

ومن أحدث الامثلة على ذلك حظر صدور جريدة "ويكلي ميل" . ومما يشير سخط الشعب قيام سلطات جنوب افريقيا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر باصدار الحكم على أربعة من القادة المناهضين للفصل العنصري بتهمة الخيانة وتهديدهم بعقوبة الاعدام في محاولة عقيمة لاسكات صوت شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري .

ولقد اوضحت كل هذه الاعمال على نحو كامل أن "الاصلاح" و "الحوار" و "المشاركة في السلطة" التي تزعم سلطات جنوب افريقيا تنفيذها ليست الا خدعة. فقد اثبت التاريخ مرارا أن مجموعة الحكام الذين يعارضون مصالح الاغلبية الساحقة من الشعب لا يمكنهم بأي حال من الاحوال أن يضعوا حدا لنضال الشعوب في سبيل الحرية والمساواة عن طريق الوسائل القمعية . بل على العكس ، لن يؤدي ذلك إلا الى مقاومة أشد . وان سلطات جنوب افريقيا التي تواصل السير في إتجاه معاكس لاتجاه الزمن ، متجاهلة بذلك التطور التاريخي والتقدم الاجتماعي ، ستضطر في نهاية المطاف الى مواجهة عقوبة أشد من التاريخ . أما بالنسبة للمجتمع الدولي ، فقد حان الوقت كيما يبذل قصارى جهوده من أجل إرغام نظام جنوب افريقيا على وضع حد لنظام الفصل العنصري الشرير .

وان نظام الفصل العنصري ، الذي يحرم ، عن طريق أعمال العنف والقمع ، السكان السود الذين يمثلون ٧٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا من حقوقهم الاساسية قد حرم هذا البلد أيضا من أن ينعم بالسلم والهدوء . ولكن شعب جنوب افريقيا واصل نضاله البطولي بلا هوادة منذ فترة طويلة في سبيل بناء مجتمع يقوم على أساس المساواة وحقوق الانسان الاساسية . ولم يتخل هذا الشعب عن نضاله في مواجهة الحملة الهمجية التي شنتها سلطات جنوب افريقيا على نحو متزايد خلال العام الماضي . بل أن الجبهة الموحدة المناهضة للفصل العنصري تزداد اتساعا . وأصبحت نقابات العمال السوداء والمنظمات الدينية تلعب دورا فعالا في توحيد وتعبئة الجماهير . وأخذ العديد من البيض الذين أدركوا الحقيقة البغيضة لنظام الفصل العنصري في الانضمام بأعداد متزايدة الى النضال الذي يخوضه الشعب الاسود . ولقد أجرى العديد من الطلاب البيض ورجال الاعمال والشخصيات البارزة في القطاعات الدينية والتربوية والرياضية حوارا مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا متحدين بذلك الحظر المفروض من قبل

السلطات . وازداد عدد الشباب البيض الذين يرفضون التجنيد الالزامي . ويشهد نضال شعب جنوب افريقيا ضد العنصرية اندفاعا قويا نحو الامام وتزايدا في عمقه ونطاقه . ولقد وقفت دول وشعوب العالم اجمع التي تساند قضية العدالة الى جانب شعب جنوب افريقيا في نضاله على مر العقود الماضية ، وقدمت له جميع اشكال الدعم والتضامن . أما اسهامات دول خط المواجهة الافريقية فهي أمر مسلم به عالميا . وعلى مر هذه العقود ، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الامن العديد من القرارات والمقررات التي تعرب عن إدانة شديدة لسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا ، وتأييدا راسخا للنضال العادل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا . وقد أنجزت لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، تحت قيادة السفير جوزيف غاربا ، عملا جديرا بالثناء فيما يتعلق بتعبئة الرأي العام العالمي لتأييد النضال العادل لشعب جنوب افريقيا ، مستحقة بذلك الاشادة من جانب المجتمع الدولي . غير أننا يجب ألا نغفل عن استمرار دولة كبرى أو اثنتين في العالم الغربي في انتهاج سياسة التهدة والتسامح ازاء نظام جنوب افريقيا . ويجدوننا الامل في أن يمارس المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الدول التي لها تأثير على جنوب افريقيا ، في هذه اللحظة الحاسمة ، ضغوطا أكبر على نظام جنوب افريقيا لارغامه على القضاء على الفصل العنصري قضاء تاما ، مما يسمح للسود في هذا البلد بالتمتع بحقوقهم في المساواة التي يجب أن يحصلوا عليها ، ووضع حد لاعمال العدوان والتخريب ضد البلدان المجاورة ، الامر الذي يكفل تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي برمتها . لقد شاركت سلطات جنوب افريقيا ، منذ بداية هذا العام ، في المفاوضات الرامية الى إقرار السلم في أنغولا وتحقيق استقلال ناميبيا ، وقامت بتحركات دبلوماسية تهدف الى التخلص من العزلة الدولية . ومع ذلك فإنه مادامت سلطات جنوب افريقيا متمسكة بسياسات الفصل العنصري ونظامه فسوف تظل عرضة للرفض والادانة الدولية . واذا أراد نظام الفصل العنصري التخلص من العزلة الدولية ، تعين عليه أن ينهي حالة الطوارئ ويرفع الحظر عن الأحزاب والمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وأن يفرج دون شرط وعلى الفور عن نيلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين الاخرين ، وأن

يدخل في مفاوضات مع القادة الحقيقيين للسود في جنوب افريقيا بهدف استئصال نظام الفصل العنصري واقامة مجتمع يقوم على المساواة العرقية في جنوب افريقيا . وهذا هو السبيل الوحيد لخروج سلطات جنوب افريقيا من عزلتها الدولية .

ان حكومة الصين وشعبها يدينان بشدة سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها سلطات جنوب افريقيا ، ويؤيدان بحزم النضال العادل الذي تخوضه شعوب كل من جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة ، ويواصلان تقديم المساعدة لهذه الشعوب قدر المستطاع . وتؤيد حكومة الصين تأييدا تاما كل تدابير العقوبات الفعالة الهادفة الى زيادة الضغط على سلطات جنوب افريقيا واجبارها على وضع حد لنظام الفصل العنصري . ونحن مقتنعون بأن شعب جنوب افريقيا ومنظماته التحريرية متنتصر في نهاية المطاف ، اذا ما وحدت صفوفها وأصرت على خوض نضالها ، بتأييد كل شعوب العالم .

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد

طلبت الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٢ سلطات جنوب افريقيا بوضع حد لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها هناك . وحتى الان لم يلق هذا النداء سوى الرفض المتمتعت من جانب بريتوريا . فبدلا من الاستجابة لهذا النداء ، واصلت هذه السلطات معيها الى ادامة هذا النظام القمعي اللانساني . ويشكل هذا التعنت انتهاكا ، لا للمبادئ المكرمة في ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة فحسب ، بل وللمبادئ المعترف بها عالميا والقوانين والقواعد التي تحكم المجتمعات المتحضرة .

وان موقف تايلند إزاء هذه المسألة واضح وثابت . فقد أعلن نائب وزير خارجية تايلند في بيانه الموجه الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها في ٦ ايار/مايو ١٩٨٨ قائلا :

"تشاطر تايلند المجتمع الدولي رآيه أن التمييز العنصري ضد الانسان على أساس العرق يعد انتهاكا للكرامة الانسانية وعملا كريها للبشر . وتعتبر

حكومة تايلند وشعبها العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري أمورا
مشينة * .

لقد أدى إضطهاد نظام بريتوريا المستمر للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا
عن طريق قواته المسلحة وأفراد الشرطة ، والذي تسهل ممارسته بسبب فرض حالة الطوارئ
والرقابة على الصحف ، الى فقدان أعداد لا تحصى من الأرواح على مر الاعوام . وتم
القيام بالاعتقالات التعسفية والاحتجاز دون محاكمة وتعذيب السود في جنوب افريقيا
واغتيالهم باسم القانون والنظام . ولا يمكن لوفاي أن يتفاض عن هذه الأعمال
الوحشية . وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يعرب عن عميق قلقه إزاء زج عشرات الافارقة
السود في السجون لاسباب سياسية ، وامكان الحكم على العديد منهم بالاعدام بسبب
معتقداتهم السياسية .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

كما يشاطر وفدي أيضا مجلس الأمن قلقه العميق فيما يتعلق بنية سلطات جنوب افريقيا بتنفيذ حكم الاعدام بحق بول تيفو سيتلابا استنادا الى نظرية "القصم المشترك" ، كما يود وفدي أن يحث برريتوريا ، بقوة ، على وقف تنفيذ حكم الاعدام ، وتخفيف الحكم على سيتلابا بغية تجنب تفاقم الحالة في جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت تابع وفدي باهتمام شديد ، الاخبار المتعلقة بنيلسون مانديلا . ومع أن برريتوريا لن تعيده الى سجن بولسمور في كيب تاون ، فالحقيقة المحزنة ، كما قالت وني مانديلا نفسها ، تبقى أن زوجها "لايزال في سجون نظام برريتوريا" . وتنضم تايلند الى الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في تجديد المطالبة بالافراج فورا ودون شرط عن نيلسون مانديلا والسجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين لدواع انسانية .

ومن المؤسف أن مجلس الأمن فشل مرة أخرى في ١٨ آذار/مارس في اعتماد مشروع قرار يدعو الى فرض جزاءات إلزامية ضد نظام جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . وقد زُعم أن هذه الجزاءات سيكون تأثيرها ضئيلا على نظام جنوب افريقيا بينما ستضر الاغلبية السوداء المقهورة وستؤثر على اقتصادات منطقة الجنوب الافريقي تأثيرا بالغا .

ويتشكك وفدي بقوة في هذه المزاعم كما تتشكك فيها الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في المنظمة العالمية . فقد تكون الجزاءات أفضل الوسائل المتاحة لاجداث تغيير في جنوب افريقيا ؛ وبالتالي تجنب مأساة كبرى توشك أن تقع في ذلك البلد . ولهذه الاسباب تمسكت حكومتي بتأييدها للقرارات والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها في الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا ، ومنها فرض جزاءات إلزامية بنية الاسراع في القضاء على الفصل العنصري .

إن اجراء "الانتخابات البلدية" في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر يعد نكسة أخرى فرضها النظام العنصري . ولا يُقصد بهذه الانتخابات اشارك الاغلبية السوداء في عملية الاقتراع بقدر ما يقصد بها دعم الفصل العنصري على المستوى المحلي . وقد ادانتها الجمعية العامة بحق في قرارها ١٣/٤٣ بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر . وقد أيد وفدي ادانة المجتمع الدولي تلك تأييدا كاملا .

ويوافق هذا العام الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وعلى مدى خمسة وعشرين عاما كانت اللجنة رائدة قضية مناهضة الفصل العنصري . وطوال وجودها ألزمت اللجنة نفسها بقضية نضال الشعب الاسود في جنوب افريقيا وبالجهود لاحلال السلم والازدهار في منطقة الجنوب الافريقي . وفي هذا السياق ينضم وفدي الى الاعضاء الآخرين في الجمعية العامة في الاعراب عن التقدير الخالص للجنة الخاصة للعمل الممتاز الذي قامت به خلال تلك السنين والى رئيسها المقتدر السفير النيجيري جوزيف غاربا . وفي وسعه ووسع لجنته أن يعولا على دعم وفدي المطلق لعملها القيم .

وختاما ، يود وفدي أن يفتنم هذه الفرصة ليعرب عن تأييده لدعوة مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في أيلول/سبتمبر لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٩ تكرر للفصل العنصري . ويعتقد وفدي أن عقد هذه الدورة سيأتي في وقت مناسب . ومن شأنها أن تعزز السعي الى تسوية فعالة ، وتجنب الاثار المأسوية والتخريبية للفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

السيد أوكيو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من المؤلم

للفاية أن نلاحظ أن واحدا من أفظع الجرائم ضد الانسانية لم يتأثر بالمناخ الحالي الذي يسوده حسن النية وروح المصالحة في الساحة الدولية التي شهدت مؤخرا تطورات ايجابية حقيقية في حسم النزاعات التي طال أمدها في مناطق النزاع . وانني أعني سياسة الفصل العنصري الشريرة التي يمارسها بنشاط النظام العنصري في بريتوريا . لقد كانت سياسات جنوب افريقيا العنصرية شاغل المنظمة في الأربعين سنة الماضية . ومن الدلائل المحزنة على الافتقار الكامل للنظام العنصري الى الاهتمام ، وعلى شعوره الخاطيء بالتخوف ، أنه لم يبذل جهدا للتخلي عن ممارسة الفصل العنصري بالرغم من ضغط المجتمع الدولي ونداءاته المتكررة . ولاتزال الاغلبية السوداء والاجناس غير البيض الاخرى محرومة من حقوقها الانسانية الاساسية والتماس العدالة والمشاركة في عمليات سياسية ديمقراطية . بل ان نظام جنوب افريقيا اتخذ أشد الاعمال وحشية ومهانة ضد السكان من غير البيض وشجع عليها زاعما في ، عجرة ، أن تعديلاته الشكلية المخادعة

في نظام الفصل العنصري ستقنع العالم باستعداده للبدء في عملية تغيير حقيقية . فليحرص كل واحد منا على ألا تخدعه هذه التغييرات السطحية غير ذات المعنى لنظام الفصل العنصري في بريتوريا ، وألا تبلغ به الغفلة حدا بحيث يعتقد أن نظاما شريرا مثل الفصل العنصري يمكن اصلاحه . وليس في وسعنا ، ولا ينبغي لنا أن نقبل ما هو أقل من القضاء الكامل على ذلك النظام الكريه الذي دُمغ بحق ، على أنه جريمة في حق الانسانية .

يجب أن لا ننخدع بهذه الاساليب الملتوية لنظام بريتوريا . فقد وضع تماما أنه ليس لدى جنوب افريقيا العنصرية النية في اجراء تغييرات حقيقية ، وإحلال الحكم الديمقراطي في جنوب افريقيا . وقد ظهر هذا تماما في تفاقم اجراءات القمع الوحشية التي يستخدمها النظام لحماية مصالحه والابقاء على الامر الواقع . إن التدهور الحاد في الحالة في جنوب افريقيا علامة على صراع النظام اليائس للاحتفاظ بنظام الفصل العنصري البغيض . ويشهد على تكثيف التدابير القمعية ضد خصوم النظام إعلان حالة الطوارئ ، وزيادة الاعتقالات العشوائية ، والاحتجاز غير الشرعي ، والرقابة على الصحافة ، والتعذيب ، والقتل والاغتيالات . ولا أحد ، حتى الاطفال الابرياء ، بمنجاة من هذا النظام اللاأخلاقي الفاسد تماما .

من المهم هنا أن نشير إلى تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22) لثلم بأخر تطورات الحالة الراهنة في جنوب افريقيا . وفي هذا التقرير يجري تبليغنا بجملة أمور من بينها أن هناك ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص احتجزوا على فترات متباينة منذ فرض حالة الطوارئ التي أعلنت في عام ١٩٨٦ . ويوجد حاليا ما بين ٢ ٥٠٠ و ٣ ٥٠٠ شخص محتجز بما فيهم ٢٥٠ طفلا ، بعضهم يبلغ من العمر ١٧ سنة ، ويوجد طفل عمره ١٤ سنة فقط .

إن آثار الفصل العنصري ، كما نعلم جميعا ، لا تقتصر على حدود جنوب افريقيا ، بل تتجاوزها لتنزل الدمار في منطقة الجنوب الافريقي كلها . وتترتب على الاعمال العدوانية التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصري ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة ، على نحو متكرر ، عواقب وخيمة بالنسبة لهذه الدول . ومن الواضح أن هياكلها الاقتصادية والاجتماعية الاساسية قد تضررت . كما أن مواردها الطبيعية التي تقوم إليها حاجة ماسة تستخدم لاغراض الدفاع عن النفس على حساب التنمية ، بينما تترك التنقلات الجماعية للاجئين الهاربين من ارباب الدولة الذي تمارسه جنوب افريقيا اعباء ثقيلة على الموارد المحدودة أصلا لتلك البلدان .

وتؤيد كينيا تماما حق دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة في توفير المأوى للاجئين الهاربين من الفصل العنصري ، وتوافق على ضرورة المشاركة الدولية في اعادة توطين الأشخاص المشردين ، وهو أمر أقرته منظمة الوحدة الافريقية . واننا نشني بكل مشاعرنا ، على تلك الدول للامال العظيمة التي أنجزتها . وتؤيد كينيا كسل الجهود التي تبذلها دول خط المواجهة والدول المجاورة لتخفيف اعتمادها اقتصاديا على جنوب افريقيا ، ومن ثم ، تخفيف وطأة الاعمال التي يرتكبها النظام العنصري عمدا لزعة الاستقرار .

إن سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا العنصرية هي السبب الرئيسي للنزاع في الجنوب الافريقي وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وتعتقد كينيا اعتقادا راسخا أن الطريق الوحيد لتحقيق نظام ديمقراطي حقيقي للحكم في جنوب افريقيا ، بحيث يتاح لكل الشعب حق المشاركة في الحكم ، على قدم المساواة ،

بغض النظر عن العرق ، يكمن في بذل الجهود الدولية المتضافرة لبلوغ تلك الغاية .

وفضلا عن ذلك ، تعتقد كينيا أن السبيل الوحيد الذي يملكه المجتمع الدولي لتنفيذ مثل هذا التغيير السلمي في جنوب افريقيا يتمثل في فرض جزاءات الزامية وشاملة ضد النظام العنصري . إننا لا نتأثر بالحجج التي تسوقها بعض البلدان بأن الجزاءات لن تؤثر ، فالحقيقة هي أن هذه الحجج ليست إلا محاولة لحماية المصالح الاقتصادية الضخمة التي تملكها تلك البلدان داخل جنوب افريقيا . إن الجزاءات التي تم فرضها بالفعل قد أثرت على نحو فعال في الحاق الضرر باقتصاد النظام العنصري ، وينبغي أن تستخدم هذه النتيجة كزخم لمضاعفة تلك التدابير لحين بلوغ الغاية المنشودة المتمثلة في ازالة الفصل العنصري ازالة تامة . ومن ثم ، فإن كينيا تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على الالتزام بالنداء الخاص بفرض جزاءات الزامية وشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وتدعو كينيا أيضا إلى الالتزام الصارم بحظر تصدير النفط والاسلحة إلى جنوب افريقيا ، وهو ما أقرته الأمم المتحدة ، وتعتقد كينيا على نحو راسخ أن العمل الدولي المتضافر سيعجل من هزيمة ذلك النظام المتعجرف .

إن كينيا لن تتردد في ادانتها للفصل العنصري ، وهي تطالب نظام برييتوريا بأن يتجنب حمامات الدم فيرفع حالة الطوارئ ؛ ويطلق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين فورا وبلا أية شروط ، لتمكينهم من المشاركة على نحو تام في العملية السياسية ؛ ويرفع الحظر عن جميع حركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا ؛ ويمتنع عن ارتكاب أية أعمال تستهدف زعزعة استقرار البلدان المجاورة ؛ ويُنهي نظام الفصل العنصري البغيض على نحو فوري وكامل .

وستواصل كينيا دعمها النشط لشعوب جنوب افريقيا والجنوب الافريقي في نضالها العادل ضد النظام العنصري القمعي . وسنواصل تقديم الدعم المعنوي والمالي لحركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا ، ونتطلع إلى الوقت الذي تتحقق فيه الإزالة الكاملة لنظام الفصل العنصري الشرير من على وجه الأرض .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أقدم تحية خاصة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لأنها أنجزت ، بقيادة رئيسها المتمكن والنشط ، السيد السفير جوزيف غاربا ، عملا جيدا في جعل العالم أكثر احساسا بشورور سياسة الفصل العنصري الشيطانية التي يمارسها ذلك النظام العنصري .

السيد لوييس (أنتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بدأت

مداولات دورة الجمعية العامة لهذا العام بتأملات ايجابية فيما يتعلق باحتمالات تسوية العديد من المشاكل في أجزاء كثيرة مضطربة من العالم . وفي كل سنة تسعى وفود كثيرة لإدخال عناصر جديدة في المداولات بشأن أي بند من البنود . بيد أنه فيما يتعلق بمسألة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، فإننا مضطرون كل سنة لتكرار نفس الشيء . ففي كل سنة نقدم المزيد من نماذج الارهاب والاستغلال والعناد والقتل الجماعي . وقد علمنا مع الاسف الشديد أن الرئيس بوتسا ، رئيس جمهورية جنوب افريقيا ، أحال ، اعتبارا من ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ، مشروع قانونين من المشاريع التي تثير الجدل ، إلى مجلس مستشاري الرئيس لقرارهما . ويستهدف المشروعان تشديد قوانين الفصل العنصري في ذلك البلد . والبرلمان - المهزلة في جنوب افريقيا - أقر بالفعل قانون مناطق المجموعات (المعدل) وقانون منع الاستيلاء غير المشروع بوضع اليد . ومن المعروف علاوة على ذلك ، أن مجلس مستشاري الرئيس ، الذي يقوم بتشكيله الحزب الحاكم ، سيوافق بلا تردد على ما تقرر في القاعة البيضاء . وقد رفض الممثلون الملونون والهنود القانونين وبرلمان جنوب افريقيا الذي يُطلق عليه برلمان المجالس الثلاثة .

وتسعى الحكومة في أرض القمع تلك إلى نقل جميع الاسر غير البيضاء من مناطق حضرية محددة يسكنها البيض . إن التشريد المستمر لملايين السود الذين يعيشون حاليا في تلك المناطق سوف يسفر عن المزيد من المواجهات ، وسيؤدي إلى اراقة المزيد من الدماء ، إذ أنه ليس من المعقول أن نتوقع من المسلوب أن يتخلى عما سلب منه دون كفاح طويل ومرير .

إن سياسة الفصل العنصري سياسة شريرة . وأي حكومة تعمل على تكريس سياسة شريرة فهي شريرة ، ولا يتوقع من حكومة شريرة أن تهتم بالكرامة البشرية لغالبية شعبها وبرفاهيته . إنها حكومة جلبت على نفسها ، بسبب طبيعتها ، الادانة نتيجة معاملتها للمواطنين من غير البيض في جنوب افريقيا . كما جلب عليها تلكؤها في منح الاستقلال لناميبيا وشنها أعمال العدوان الطائشة على جيرانها . لا لغرض سوى زعزعة استقرارها ، الادانة الدولية .

وأجد نفسي مضطرا للاشارة بايجاز إلى بعض جوانب ما حدث عبر السنوات الـ ٢٥ الماضية .

لقد شهد المجتمع الدولي خلال الستينات صدور سلسلة من القوانين الصارمة ، مثل قانون التخريب وقانون الارهاب . ومن الواضح أن غرضها كان اعطاء النظام العنصري ما يسمى بالشرعية اللازمة للقيام بأعمال عنف اضافية وشديدة ضد السكان السود . وقد أدت هذه التدابير أخيرا ، في عام ١٩٧٤ ، إلى تعليق مشاركة جنوب افريقيا في الجمعية العامة ، بعدما سلمت هذه الهيئة في نهاية المطاف بشرعية كفاح الشعب المضطهد في جنوب افريقيا .

ومع ذلك لم يعتمد مجلس الامن حظرا الزاميا على الاسلحة إلا بحلول عام ١٩٧٧ . ومن الواضح أن هذا الحظر في حد ذاته لا يكفي للتصدي لمشاكل جنوب افريقيا ، وما برحت أغلبية بلدان العالم تدعو إلى اتخاذ اجراءات أكثر حزما .

وقد زادت حكومة جنوب افريقيا خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية النفقات الحقيقية على ميزانيتها العسكرية بنسبة ٢٠٠ في المائة . فالبلد الذي لم يكن ينتج البنادق في عام ١٩٦٠ أصبح اليوم يحتل المركز العاشر بين أكبر مصنعي الاسلحة في العالم . ولا تزال هذه الاسلحة تستخدم بصورة رئيسية لاضهاد الغالبية من السكان والتحرش بالبلدان المجاورة والتدخل في شؤونهم وارهابهم .

لكن نظام برريتوريا لم يتمكن خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية من خلق عزيمة شعب الجنوب الافريقي ، الذي صمم على أن يكون حرا . وقد سمعنا من القس الان بوييساك أن هناك قدرا كبيرا من التفاؤل وادراكا متزايدا بأن هيمنة البيض في جنوب افريقيا

ستنتهي قريبا . لقد ذكرنا الان بويساك بأن الشعب المضطهد في بلده قد أدرج في جدول أعمال العالم

"الجملة التي لن يسمح لاحد على الاطلاق أن ينساها بعد الان : إن الفصل العنصري خطأ جسيم لا يمكن الدفاع عنه وهو شر حقيقي ، بدرجة أنه لا يقبل تكييفه مع العصر ولا ترشيده ولا اصلاحه ؛ والشئ الوحيد الممكن هو استئصاله من جذوره ..."

وذكر الامين العام في تقريره

"إن التطورات الحادثة في مجال استمرار حالة التمييز العنصري أو المتعلقة بذلك التمييز الذي تنفر منه روح عصرنا بالغ النفور تضي مزيدا من القوة على مطالبات المجتمع الدولي الملحة والمتكررة - التي لم تحظ بالاهتمام حتى الآن - بالقضاء على نظام الفصل العنصري . " (A/43/1 ، ص ٦)

إننا نطالب مرة أخرى بالافراج دون قيد أو شرط عن نيلسون مانديلا وعن سائر المحتجزين في جنوب افريقيا بسبب نضالهم من أجل حقهم في الحرية والتحرر من جميع أغلال العبودية في بلادهم . وقد لاحظنا مع الموافقة تخفيف عقوبات الاعدام على سجناء شاربغيل الستة ، ولكن يؤسفنا أنهم سيقضون أحكاما في السجن تتراوح بين ١٨ إلى ٢٥ سنة . إن مكائد نظام بريتوريا لم تعد تدهشنا ، مع أنها تشير قلقنا باستمرار ، فقد سعت حكومة جنوب افريقيا إلى موازنة تخفيف أحكام الاعدام على أشخاص متهمين دون اثبات بالمشاركة الفعلية في مقتل المستشار كوزوايو دلاميني بالاعفاء عن أحد رجال الشرطة من البيض ارتكب جريمة قتل لا لبس فيها .

ويواصل النظام العنصري خنق كل أشكال المعارضة لممارساته البغيضة بشتى الوسائل منها تحصين جنوب افريقيا ضد تحريات وسائط الاعلام الدولية وحظر جميع المنظمات المناهضة للفصل العنصري . ويقوم عملاء التحريض بارتكاب أعمال ارهابية ضد مكاتب الصحافة ، كما حدث مؤخرا بالنسبة للمحيفة المصورة الاسبوعية "ناميبيان" . ولا تبذل حكومة جنوب افريقيا أي جهد لمراقبة المجموعات المكفرة لمواصلة اضطهاد السكان من غير البيض .

إن أعمال حكومة جنوب افريقيا لا تثير دهشتنا على الاطلاق ، وقد أتاحت لنا فرصة من قبل خلال المناقشة العامة لنعبّر عن أملنا ، المشوب بالشكوك ، في احتمالات السلم في أنغولا وناميبيا - الأمل المشكوك فيه لأننا نذكر جيدا أنه كان ينبغي أن يؤدي اتفاق لوساكا المبرم قبل خمس سنوات إلى وقف اطلاق النار ، وفصل القوات من جانب جنوب افريقيا ، وانشاء لجنة مشتركة لغرض المراقبة . ولكن هذا الاتفاق انهيار بحلول نهاية السنة التي أبرم فيها .

إن وفد بلادي يشارك بقية الوفود في حث المجتمع الدولي على تزويد دول خط المواجهة بالدعم اللازم لضمان احترام استقلالها . كما أننا نواصل الحث على اعتماد جزاءات الزامية شاملة ضد نظام الفصل العنصري .

وأخيرا ، أجد لزاما عليّ أن أذكر بالكلمات المحركة للمشاعر والمؤثرة التي قالها الحائر على جائزة نوبل للسلم ، الأسقف ديزموند توتو ، في شهر أيار/مايو من هذا العام ، أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . لقد قال :

"إن الفصل العنصري لن يتحمل أي شكل من أشكال المعارضة . إن الفصل العنصري يؤدي إلى القتل ، ويصدر الموت ، وهو مسؤول عن المذابح التي نسمع بها في موزامبيق . إن الفصل العنصري مسؤول عن معاناة شعب ناميبيا . إن الفصل العنصري لا يتحمل الامثلة الرائعة عن الانسجام العنصري القائم في بوتسوانا . إن الفصل العنصري لا يتقبل التجربة الناجحة للمجتمع اللاعنصري القائم في زمبابوي . إن الفصل العنصري لا يطيق أن يعيش الناس بمودة معا في زامبيا . إن الفصل العنصري يتبنى الارهاب ، ويقتل في باريس ، ويقتل في ماسيرو ، وفي أسرة المستشفيات . إن الفصل العنصري يقتل ويشوه ."

وبالتالي تؤكد أنتيغوا وبربودا من جديد التزامها إزاء الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وناميبيا ، الشعب الذي لا يزال صامدا على الرغم من شدة وحشية نظام بريتوريا العنصري . إن عنف الفصل العنصري هو المقصود في جنوب افريقيا وليس رد المجموعات والمنظمات التي تجاهد عن حق لتحرير من يخضعون للعبودية . والهدف المنشود هو نشر الديمقراطية في مجتمع جنوب افريقيا بأسره ليتمكن السود والبيض من العيش معا في سلم ووثام في ظل مجتمع عادل ومنصف .

السيد بايكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد تميّز الربع الأخير من القرن العشرين بالتغيرات الثورية التي حدثت فيه ، سواء من ناحية المضمون أو الأهمية . فقد أثبت الجنس البشري لأول مرة في تاريخه أنه قادر على حل الكثير من المشاكل التي أبطأت تقدمه لقرون عديدة . ونرى في التغييرات الايجابية الحاصلة في العالم ، والتي بدأت الأمم المتحدة تلعب دورا هاما فيها ، تطبيقا لفكرة الأمن الشامل للجميع ، وبداية تنفيذها . إن مراعاة المصالح المختلفة ، واعطاء الأولوية للقيم الانسانية العالمية ، واعلاء شأن الوسائل الدبلوماسية في حل المشاكل الدولية ، والانتقال من المواجهة إلى الحوار - كل هذه العناصر والعناصر الأخرى للتفكير السياسي الجديد تساعد الآن على تحسين المناخ الدولي وتؤدي إلى تقليل الخطر العسكري وإلى تسوية الأزمات الدولية والصراعات الإقليمية .

كما أن نصلنا من أجل تحسين المناخ الدولي تحسينا كبيرا يفترض مسبقا بذلك جهود متحدة ومتزايدة من أجل القضاء السريع على نظام الفصل العنصري للإنساني . وعند إنشاء الأمم المتحدة ، أكدت شعوب العالم من جديد ايمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبالكرامة والقيم الإنسانية . وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على التعاون الدولي الرامي الى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، بدون تمييز على أساس العرق ، على أنه أحد أهداف المنظمة العالمية . ولذا لا تستطيع البشرية أن تتهاون إزاء أية أعمال تمييزية ضد شعب من الشعوب بسبب العرق أو الجنسية ، أينما تحدث .

ومن الطبيعي أن تدين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته الفصل العنصري إدانة حاسمة ، فهو أكثر أشكال العنصرية سفورا ولا إنسانية وخطرة ، وقد معدته سلطات جنوب افريقيا الى مستوى سياسة الدولة والنظام الدستوري . وبموجب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، تداس بالاقدم الحقوق والحريات الأساسية لغالبية السكان . وقد تحول البلد الى سجن هائل يحرم فيه الملايين من الافارقة السود والملونين من حريتهم . ووفقا للتشريع العنصري يمكن أن يوضع أي افريقي وراء القضبان بدون محاكمة أو تحقيق .

وتحت ستار حالة الطوارئ يستخدم نظام بريتوريا القوات المسلحة وقوات الشرطة والامن والمحاكم العنصرية لقمع أي مقاومة للفصل العنصري . والى جانب ممارسة الاعتقالات بدون توجيه أي اتهام على الإطلاق ، شرعت المحاكم العنصرية بصورة متكررة في تصنيف الاحتجاج على الفصل العنصري على أنه عمل ارهابي وخيانة للدولة عقوبتها الموت .

ومؤخرا أعلنت المحكمة العليا في جنوب افريقيا العنصرية إدانتها بخيانة الدولة والارهاب لعدد من الناشطين التابعين للجبهة الديمقراطية المتحدة وغيرها من المنظمات المناهضة للعنصرية في جنوب افريقيا . وكما أشير عن حق في بيان المؤتمر الوطني الافريقي ، فإن قرار محكمة جنوب افريقيا العليا يشهد من جديد على حقيقة أن الهيئات القانونية هي أداة للقمع في أيدي سلطات بريتوريا . والواقع أن المتهمين

يدانون لانهم يدافعون عن مصالح الغالبية الافريقية ، ويفضحون الطبيعة الاجرامية للفصل العنصري ، ويطالبون بالقضاء عليه واقامة مجتمع ديمقراطي في البلاد .

إن الملايين الذين يعيشون في جنوب افريقيا يطالبون بأن يعاملوا كمخلوقات بشرية حتى يمكنهم العيش في بلادهم دون أن يكونوا خاضعين للإذلال والتمييز . وهم يطالبون بإزالة الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية المقامة بين الافراد لاسباب عنصرية تعد إهانة للكرامة الإنسانية . والسلطات ترد على هذه المطالب المشروعة بقدر متعاند القسوة من القمع الجماعي والارهاب المطلق العنان . وكل يوم تضاف ضحايا جديدة ، بما في ذلك حتى الاطفال ، الى صفوف آلاف عديدة من السجناء السياسيين الذين لا ذنب لهم سوى أنهم ليسوا على استعداد لتقبل سياسة الفصل العنصري وممارسته .

منذ ما يزيد عن ربع قرن ما برح الرمز البارز لافريقيا ، ألا وهو نيلسون مانديلا ، مسجوناً . ويستخدم العنصريون هذا القمع لكفالة استغلالهم الاقتصادي غير المقيد لغالبية السكان الذين يحرمون من حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية الاساسية . ونظام جنوب افريقيا الاجتماعي السياسي بأكمله يكفل للأقلية البيضاء الحاكمة مركزاً متميزاً ، بينما يعيش الملايين من السود الافارقة في فقر وظلم .

وكما أشير عن حق في العديد من وثائق الأمم المتحدة ، فإن التعاون الاقتصادي والمالي وغيرها من أشكال التعاون من جانب الاحتكارات الأجنبية - وبعض الدول التي تدعم أنشطتها في جنوب افريقيا - تساعد في الواقع في الإبقاء على نظام الفصل العنصري . ولولا مساعدتها وتعاونها المستمرين في مختلف المجالات ، لكان نظام الفصل العنصري قد انتهى منذ زمن بعيد .

ولقد كانت الأمم المتحدة محقة تماماً في وصف سياسة الفصل العنصري ونظامه بأنها جريمة ضد الإنسانية ، وانتهاك صارخ للقانون الدولي وخطر على السلم والأمن الدوليين . وقد طالبت الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ، بصورة متكررة ، بأن تضع سلطات بريتوريا حداً نهائياً لجريمة الفصل العنصري ، وأن تمنح السكان بأكملهم حقوقهم الديمقراطية وحياتهم . بيد أن السلطات في جنوب

افريقيا أعارت أذنا صماء للمطالب المستمرة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بأسره .

وعلى الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها المنظمة العالمية ، تواصل بريتوريا انتهاج سياسة البانتوستانات المدانة ، وتستخدم عنفا أكثر وحشية ضد السكان غير البيض في البلاد وضد حركات التحرير الوطنية ، وتحظر أنشطة المنظمات الديمقراطية . وهي تشدد رقابتها ، وتتخذ تدابير وحشية أخرى ضد أي عمل من أعمال الاحتجاج على الفصل العنصري .

إن العنصرية والعدوان لا يمكن فصلهما . وقد تأكد هذا بالعديد من أعمال العدوان والنشاط الهدام التي ارتكبتها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المجاورة . وكما ذكر رئيس مجلس الأمن في بيانه في ٢٤ حزيران/يونيه :

"... لا يمكن تحقيق التغيير السلمي في الجنوب الافريقي إلا بالاستئصال التام للفصل العنصري الذي هو السبب الاساسي للتوتر والنزاع في جنوب افريقيا والمنطقة ككل" . (S/19959)

وتمشيا مع سياستنا الخارجية المبدئية المؤيدة للقضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها ، يؤيد الاتحاد السوفياتي باستمرار التدابير الرامية الى التصفية غير المشروطة للنظام الالإنساني للقمع العنصري ، ألا وهو الفصل العنصري . ونؤيد قرارات الأمم المتحدة التي ترمي الى تحقيق هذا الهدف ونحترمها في سياستنا واجراءاتنا العملية .

ونرى أنه يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يبذل جهودا شاملة ومتزايدة لكفالة القضاء الكامل على جريمة الفصل العنصري بأسرع ما يمكن . ويضيف الاتحاد السوفياتي صوته الى مطالبات المجتمع العالمي باطلاق سراح نيلسون مانديلا والوطنيين الآخرين في جنوب افريقيا فورا ودون شرط .

ويرى الاتحاد السوفياتي أنه يتعين على جميع الدول أن تلتزم التزاما صارما بالحظر الذي اقترحه مجلس الأمن على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا وعلى استيرادها من جنوب افريقيا ، وبالتنفيذ الدقيق لقرار مجلس الأمن المتعلق بحظر توريد النفط الى جنوب افريقيا .

ونحن نؤيد أيضا أن يعتمد مجلس الأمن تدابير ضد حيازة جنوب افريقيا للأسلحة النووية . والاتحاد السوفياتي يشاطر الدول الافريقية وغيرها من الدول الرأي القائل بأن مهمة استئصال الفصل العنصري تتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود حاسمة ، بما فيها فرض جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

لقد كان الاحرى بسلطات بريتوريا أن تكون قد تبينت منذ وقت طويل أن مستقبل جنوب افريقيا لا يرتبط بقمع كفاح شعبها ضد نظام الفصل العنصري ، بل يرتبط بوضع حد للاضطهاد وبتغيير أسلوب التفكير على نحو يؤدي الى إنهاء نظام الفصل العنصري المشين ، وتوحيد جهود جميع أبناء جنوب افريقيا لإقامة دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية . إن الفصل العنصري مقضي عليه لا محالة . ولن تنفذه أية موجة جديدة من الارهاب والقمع ، ولا أي عمل عدواني مسلح ضد بلدان خط المواجهة الافريقية ، ولا أية مناورات أو اجراءات شكلية من أي نوع كانت . إن اللجوء الى الارهاب والعنف والى كبت الحقوق والحريات لا يبرز قوة النظام بقدر ما يبرز ضعفه ، ويؤكد افتقاره الى أي أساس سليم* .

أثناء زيارة الى الاتحاد السوفياتي قام بها وفد من لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على رأسه رئيس اللجنة السيد غاربا الممثل الدائم لنيجيريا ، أعلن الاتحاد السوفياتي أن استئصال الفصل العنصري الذي لم يعد له مكان في عصرنا هذا ، هو من مقتضيات اقامة السلم للجميع .

نود من هذه المنمة الرفيعة أن نشدد على أن الاتحاد السوفياتي سيواصل بسذل الجهود ، كما فعل من قبل ، للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة في جنوب افريقيا حتى يتمكن شعبها بمختلف أعراقه وهوياته من العيش في ظل المساواة . وندعزم مواصلة الإسهام في النضال الذي تخوضه الامم المتحدة في سبيل استئصال شأفة الفصل العنصري .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشكر (البحرين) .

السيد كاتيكا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): إنه لتعقيب محزن على حالة العالم ، أن نقول إن جدول الاعمال الدولي ، ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين ، ما زال يتضمن بندا يتعلق بقضية الفصل العنصري . فما زال المجتمع الدولي يواجه واحدا من أشد الانظمة التي ابتدعها الإنسان بشاعة وأكثرها وحشية . فالفصل العنصري يحوي كل ما هو شر بدءا بالعبودية وانتهاء بالنازية . إنه إنكار لجميع القيم التي يعتز بها كل إنسان فاضل ومتحضر . إنه سياسة مشينة انتحلت فيها أقلية عنصرية لنفسها حق تقرير مصير الاغلبية التي تصادف أن يكون لونها مختلفا . إنه الارهاب الذي تقره الدولة .

ولئن كان التحيز العنصري قائما في كثير من البلدان ، فإن جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذي تتخذ فيه العنصرية والتمييز العنصري صفة المؤسسة في التشريع الوطني وبدعم كامل من الحكومة . لدينا جميعا مشاكل تختلف في حجمها بشأن حقوق الإنسان . ولكن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في جنوب افريقيا عنصر أساسي فسي ذلك النظام .

وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فإن :

"جنوب افريقيا الآن دولة بوليسية تقوم حاليا بعملية زيادة

التسلح" . (A/43/22 ، الفقرة ١٦)

وليست هناك هواده في قهر الاغلبية السوداء وقمعها . لقد أصبح طابع الحياة اليومية هو حالة الطوارئ التي لا نهاية لها ، واستخدام الجماعات الارهابية الاهلية ، وعمليات الاغتيال التي لا يعرف فاعلها ، وغير ذلك من أشكال القتل واحتجاز الابرياء بما فيهم الاطفال دون محاكمة . وعلاوة على أن جنوب افريقيا بها أكبر عدد من السجناء السياسيين في العالم ، فإن نسبة الإعدام فيها من أعلى النسب في العالم إن لم تكن أعلاها . ففي هذا العام وحده أعدم نظام الاقلية في جنوب افريقيا فعلا ١١٥ من السود الابرياء الذين كانت جريمتهم الوحيدة معارضة الفصل العنصري . والواقع أن جنوب

افريقيا أصبحت خارجة على القانون الى حد التبجح الذي يجعلها تفتال معارضيها فسي
 اراض اجنبية بعيدة ، ويشهد على ذلك القتل الوحشي المتعمد للسيدة سبتمبر في باريس .
 في خضم هذا القمع في الداخل والتجاهل المتفطر للقانون الدولي في الخارج ،
 شهدنا مؤخرا فصلا جديدا من مهازل نظام الفصل العنصري . ففي الاسبوع الماضي أبدى
 "رئيس الدولة" بوتوا إحساسا ملتويا بالعدالة خليق بالأنظمة القمعية المستبدة . فقد
 خفف حكم الإعدام على سجناء شاربفيل الستة الى أحكام بالسجن تتراوح بين ١٨ و ٢٥
 سنة . ماذا كانت جريمة أولئك الستة ؟ لقد كانت جريمة من نوع غريب ، جريمة "القصد
 المشترك" التي ليس لها وجود إلا في التشريعات القانونية لجنوب افريقيا . ويكفي أن
 نقول إن هذه الرأفة لم تتأت إلا بعد احتجاج دولي بشأن الرجال الستة . ونفس الشيء
 ينطبق على وقف تنفيذ حكم الإعدام في بول ستيلابا ، وهو مناضل مناهض للفصل العنصري
 حكم عليه هو الآخر بالإعدام على أساس ما يسمى بالقصد المشترك . إن حالة ستيلابا دفعت
 مجلس الأمن الى اتخاذ القرار ٦٢٣ (١٩٨٨) ، الذي حث فيه جنوب افريقيا بقوة على وقف
 تنفيذ هذا الحكم وتخفيفه لتجنب زيادة تفاقم الحالة في جنوب افريقيا .

وبينما كان بوتوا يخفف بعض أحكام الإعدام ، كان في الوقت نفسه يشنق خمسة من
 السود أدينوا بارتكاب جرائم مزعومة يعاقب عليها بالإعدام . إن زعيم نظام الفصل
 العنصري يخدع المجتمع الدولي بإدعاء الشهامة والتنور . ولكننا لا يمكن أن ننخدع
 بلغتات خاوية من المغزى ولا تعني سوى استخفاف بالوضع الحقيقي داخل جنوب افريقيا .
 ونحن ، على سبيل المثال ، لا ندين بالامتنان لبوتوا لافراجة عن زيفانيا موثوبينغ زعيم
 مؤتمر الوندويين الافريقيين الذي قضى سنوات طوال من حياته الغالية داخل سجون جنوب
 افريقيا لمجرد معارضته للفصل العنصري ، أو عن السيد هاري غوالا عضو المؤتمر الوطني
 الافريقي الذي أفرج عنه لأسباب صحية وإنسانية . أما الافراج عن الاعضاء الآخرين فسي
 حركة مناهضة الفصل العنصري فقد فات أوانه منذ زمن طويل . هؤلاء الشهداء الذين
 ما كان ينبغي سجنهم أصلا ، لا يجوز استخدامهم أدوات في لعبة بوتوا . لقد سئمنا من
 الآمال الزائفة التي تثار بشأن الافراج عن نيلسون مانديلا . إن الرفيق مانديلا لا يجوز

استغلاله في استراتيجية بوتا لكسب مزيد من الوقت ، ولا بد من الافراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط .

إن نظام الفصل العنصري في الوقت الذي يكشف فيه قمعه الداخلي يتخذ وضع الهجوم دبلوماسياً عن طريق الانخراط في حوار يفترض أنه يؤدي الى إقرار السلم في الجنوب الافريقي . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن التفاؤل المشوب بالحذر حتى لا نخدعنا جنوب افريقيا .

وإن كانت الخبرة السابقة شيئاً يهتدى به ، ينبغي ألا نصدق تماما الوعود التي يقطعها بوتا . والقول بأن المحادثات الرباعية قد تتوّج باتفاق سلام في افريقيا الجنوبية الغربية ينبغي ألا يصدق إلا عندما ينفذ بوتا ما اتفق عليه . وفي هذا الصدد ، أود أن أقتبس من بيان أدلى به وزير خارجية بلادي أمام هذه الجمعية يوم ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ حيث قال :

"إن أصل الصراع والحرب والغوضى العامة في الجنوب الافريقي هو الفصل العنصرى . وحقيقة أن نظام الفصل العنصرى أُجبر على الحوار لا يجوز أخذها على انها تعني أن حكومة جنوب افريقيا قررت التخلي عن سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، أو عن سياسة القوة ضد جيرانها ، أما التغيير الظاهري في موقفها فهو بالاحرى نتيجة مباشرة للهزائم العسكرية التي منيت بها قواتها المحتلة في أنغولا ، والضغط السياسي والاقتصادي المترتبة عليها داخل جنوب افريقيا ، الى جانب الضغط الشديد الناجم عن الجزاءات الخارجية المفروضة على نظام الفصل العنصرى . ان انتفاضة الاغلبية السوداء وبعض العناصر البيضاء المستنيرة ، بما في ذلك الذين يرفضون الخدمة العسكرية ، فرضت ضغطا مضاعفا على النظام ليتخلى عن الحرب في أنغولا . هذه هي الحقيقة . وعلينا أن نظل دائما على حذر وألا نقع فريسة لدعاية الفصل العنصرى أو دعاية حلفاء النظام ومؤازريه التي تزعم انه يمضي على طريق الإصلاح" . (A/43/PV.20 ، ص ١٨)

ان اصلاحاته المزعومة ليست سوى اصلاحات تجميلية . فالغالبية السوداء في جنوب افريقيا لا تزال مستبعدة من العملية الديمقراطية . والنظام لا يزال يمارس أعمال زعزعة الاستقرار في الداخل والخارج ، ومع هذا ، يحثنا من يحطون من قدرنا على أن نكون معقولين ومعتدلين وأن نتحدث مع جنوب افريقيا . ويقال لنا إن العنصرى المتنكر في إهاب دكتاتور خير أخذ في تغيير سبله إلى الافضل . ونحن ، من جانبنا ، لا نجد أي أساس لما يدعوننا إليه . وانه لمن الشرحا من جانب الذين يحثوننا على إجراء حوار مع جنوب افريقيا أن يفعلوا ذلك . فلماذا لا تستطيع الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا إجراء محادثات مع الاغلبية السوداء قبل أن تبدأ حوارا مع جيرانها ؟

إن البير يبدأ بأهل البيت . والذي يجب على جنوب افريقيا أن تفعله هو أن تنزع أولا جذع الشجرة المغروس في عينها قبل أن تبحت عن القذى لتخرجه من عيون الآخرين . وفي هذا الخصوص ، ندين المناورات السياسية التي قامت بها مؤخرا جنوب افريقيا بإجراء حوار مع الدول الافريقية البعيدة كل البعد عن الحالة في الجنوب الافريقي . ونشجب الرحلات التي يقوم بها بوتا إلى بعض العواصم الافريقية غير المتأثرة بالصراع بشكل مباشر أو التي لا دخل لها به بحال من الأحوال . فنحن لا نرى حاجة أو داع إلى إجراء ذلك الحوار غير المرغوب فيه . لكن بوتا لديه جدول أعماله الخفي . فهو يبحث عن القبول ، بل وعن الاحترام ، وأي طريقة لذلك أفضل من استدراج بعض الافارقة إلى الحوار معه ؟ بل ولقد قيل أن بوتا يجب أن يجتمع أيضا بزعماء دول مواجهة . وأود أن أوضح بشكل قاطع أن تنزانيا ، فيما يخصها ، لن يكون بينها وبين النظام العنصري حوار إلى أن يمنح الاستقلال لناميبيا ويبدأ مسيرة لا رجعة فيها على الطريق القويم المؤدي إلى القضاء على الفصل العنصري .

ان الحل النهائي للحالة في الجنوب الافريقي هي الاستئصال الكامل لشافة الفصل العنصري ، وهو السبب الجذري للمشكلة . إلا أننا لا يجب أن ندع أحد يخدعنا فيستدرجنا إلى أن نتصور أن الفصل العنصري سيختفي من تلقاء نفسه . إن جنوب افريقيا ينبغي أن يُضغط عليها كيما تتخلى عن الفصل العنصري . وفي غمار هذه العملية ، سيعانى كثيرون . ستكون العملية أليمة . إلا أن النظام العنصري لديه فرصة لتخفيف المعاناة . ويمكنه أن يفعل ذلك ، أولا ، بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وسيكون ذلك هو الاختبار القاطع بمدى صدق نواياه . أما تكتيكات التعويق التي من قبيل تأجيل موعد تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، فتحركات غير مجدية . وضمن التشبث بناميبيا لتظل منطقة عازلة بين جنوب افريقيا العنصرية وافريقيا المستقلة قد أصبح باهظا بالفعل ولا سبيل إلى الاستمرار في دفعه . فالمصلحة الذاتية ورجاحة العقل تقتضيان أن تتحرر ناميبيا الآن .

ينبغي لجنوب افريقيا أن تلغي الدول المختلفة المدعوة بالبانتوستانات . فحتى نظام الاقلية لا بد أنه أصبح مدركا الآن لكون المجتمع الدولي قد رفض رفضا قاطعا

تلك البانتوستانات تماما كما رفضها الشعب نفسه في جنوب افريقيا . وكجزء من تدابير بناء الثقة ، وحتى تبين جنوب افريقيا انها تنوي حقا أن تفعل ما تقول ، يجب عليها أن توقف دعمها لعصابات الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا "يونيتا" وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق ، على التوالي .

وبوسع المجتمع الدولي أن يوقع ضفطا على جنوب افريقيا بفرض جزاءات الزامية شاملة . فالجزاءات تفعل فعلها . ونحن نرفض في هذا السياق ، الرأي المضلل القائل بأن الجزاءات سوف تضر بالغالبية السوداء . ونطلب إلى مجلس الامن أعمال ما يقضي به الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . والى أن يحدث ذلك ، نحث على الالتزام الصارم بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن حظر توريد السلاح ، وندين تجار الموت الذين ينتهكون حظر توريد السلاح تحقيقا لمصالح انانية تتمثل في جني الارباح . ونؤيد فرض جزاءات انتقائية إلى أن يعتمد مجلس الامن جزاءات الزامية شاملة . ونرى أن فرض حظر على استيراد فحم جنوب افريقيا ومنتجات صناعاتها التحويلية ، كالمسوجات ، والمنتجات الزراعية وسائر سلعها الاخرى ، سيضر بالنظام العنصري . ونطلب إلى الذين ما زالوا يتاجرون مع جنوب افريقيا أن يكفوا عن تمويل الفصل العنصري . فلا يكفي القول بأن حجم تجارة هذا البلد أو ذاك مع جنوب افريقيا قد انخفض ، والانحساب الكامل من المتاجرة مع جنوب افريقيا هو الحل . إن الامم الحرة المحبة للسلام لا ينبغي أن تكون لها علاقات تجارية مع جنوب افريقيا .

ينبغي أن تكون هذه المناقشة السنوية لمسألة الفصل العنصري تذكرة لنا بأننا لا نزال نواجه ، ونحن نحتفل بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان ، تحدي الفصل العنصري ، وهو تحدٍ يشكل أسوأ انتهاك ممكن لحقوق الانسان . ان نظام الفصل العنصري لا يزال يبدي استهانة بالامم المتحدة برفضه تنفيذ القرارات التي اعتمدها مجلس الامن والجمعية العامة . وللأسف ، لا يزال النظام يتمتع بمساندة حلفاء اقوياء . وهذا هو السبب في أنه ظل مستطيما أن يواصل تجاهله للأمم المتحدة أو تظاهره بتجاهلها . ونحن ، إذا ما اتحدنا جميعا في تصميمنا على محاربة الفصل العنصري ، سنقصر فترة المعاناة ، ونعجل بهزيمة نظام الاقلية ، لانه لا ينبغي أن

ينخدع أحد : فيوم الحساب قريب . والكتابة هناك واضحة على الحائط لمن أراد أن يقرأ . وسوف يحاسبنا التاريخ حسابا عسيرا إذا لم نقف الى جانب العدل . وليس بوسعنا أن نكون معتدلين أو أقل تشددا في وجه شر الفصل العنصري . وحتى إذا كنا لا نريد مناهضة الفصل العنصري ، فإن أقل ما يمكننا أن نفعله هو ألا نقف في وجه من هم على استعداد للتضحية بأي شيء للإطاحة بآخر معاقل الاضطهاد .

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ونحن نناقش

البند ٣٦ من جدول الاعمال بشأن سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها جنوب افريقيا ان اذكر فى مستهل كلمتى ان وفدى ملتزم التزاما كاملا بالجهود التى يبذلها المجتمع الدولى لحمل جنوب افريقيا على التخلي عن نظامها الكريه المتمثل فى الفصل العنصرى . ويبدو لنا احيانا ان المهمة المتمثلة فى حمل ذلك النظام المرتد على الإدراك بان سياسته الانتكاسية القائمة على الفصل العنصرى سياسة حمقاء وتشكل تهديدا للسلم والامن العالميين ، مهمة لن تنتهى ابدا .

ان نظام الفصل العنصرى الذى ادين بالفعل بانه جريمة ضد الإنسانية لا بد من التسليم بانه من اسوأ الممارسات البغيضة التى عرفها الإنسان . فتحت هذا النظام المنكود الذى تغلغل فى كل مناحي الحياة فى جنوب افريقيا يرزح نحو ٢٥ مليون نسمة من غير البيض المحرومين بصورة منتظمة حتى من أبسط الحريات الاساسية للإنسان المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

فى ظل الفصل العنصرى ، وهو نظام يتمثل جوهره فى عدم المساواة ، نجحت جنوب افريقيا فى ترسيخ التمييز العنصرى وجعله مؤسسيا على نطاق يعتبر فريدا فى التاريخ . فالسكان السود لا يستبعدون رسميا من المشاركة فى العملية السياسية فحسب ، بل وقد كُتبت ضدهم ترسانة ضخمة من تشريعات القمع لحرمانهم من مجرد التعبير عن تضرهم المشروع مما هو واقع عليهم من مظالم . والمئات من المواطنين المسجونين فى سجن جزيرة روبن سىء السمعة ، وآلاف المعتقلين والمحتجزين والمحتضورة انشطتهم تقوم محنتهم دليلا حيا على عدم التورع بالغ التصميم الذى تستخدم به اسلحة تلك الترسانة من التشريعات . وفى نفس الوقت ، تواجه السلطات الاحتجاجات العفوية التى يبتحتم ان تنجم عن هذا القمع الشديد رغم سلميتها ، المرة تلو المرة بوحشية فتاكة هي من سمات تلك الدولة البوليسية .

ونود ان نقول لالتك الذين قد يميلون الى التهوين من شأن العنف المتماثل فى نظام قائم على القمع كنظام الفصل العنصرى ، ان شهداء مذابح شارينجيل وسويتو

ما برحوا يمثلون تذكرة مؤلمة بالآماد الإجرامية التي يظل نظام بريتوريا العنصري الذهاب إليها في ممارسة القتل عملا على إرهاب الغالبية السوداء لحملها على الخضوع والخنوع . وقد تأكد ذلك على نحو أوضح نتيجة للقرار الذي اتخذته نظام جنوب افريقيا بإعادة فرض حالة الطوارئ وحظر أنشطة المنظمات والافراد المناهضين للفصل العنصري وتطبيق الجزاءات تطبيقا صارما كبتا لحرية تدفق المعلومات عن طريق الصحافة المحلية والاجنبية . وبالنسبة لأولئك الذين يجلبون مبدأ حرية الصحافة يمثل الإجراء الذي اتخذته نظام جنوب افريقيا تذكرة مؤلمة بتصميم النظام على قمع أي محاولة ترمي الى إطلاع المجتمع الدولي على حقائق الحالة في جنوب افريقيا .

ان سياسة الفصل العنصرى الشيطانية التي ظلت شاغلا لهذه الجمعية منذ دورتها الافتتاحية تمثل رفضا مطلقا لمبدأ :

"الإيمان بحقوق الإنسان الاساسية وبكرامة الفرد وقدره"

الذي أعيد تأكيده في ديباجة الميثاق .

ومن كل ضروب القمع والوحشية المنظمة والمتأصلة في الفصل العنصرى ، التي صعدت خلال السنتين الماضيتين الى مستويات لم يسبق لها مثيل من الهمجية ، والتي تمارس ضد السكان السود في جنوب افريقيا ، لا يزعج وفدي بشكل خاص أكثر من الحرب التي يشنها النظام على الاطفال الابرياء . وفي الحقيقة أن تقرير لجنة محامي حقوق الإنسان المعنون "الحرب المعلنة على الاطفال ، أصغر ضحايا الفصل العنصرى" ، الصادر في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، إعادة يتضمن من التفاصيل ما تمنعنا فظاعته من أن نسرده هنا .

وباعتراف نظام الفصل العنصرى ذاته في شباط/فبراير ١٩٨٦ بلغ مجموع الاطفال المعتقلين آنذاك ٢٠١٦ طفلا تقل أعمارهم عن السادسة عشرة . وفي عام ١٩٨٨ ، كانت أعمار ٧١ في المائة من السود المعتقلين بسبب المطالبة علنا بالحق في "كرامة الفرد وقدره" ، أي ١٣ ٥٥٦ من مجموع ١٨ ٩٦٦ ، دون سن العشرين . وفي شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، أعلن النظام أن ٢٥٦ طفلا دون سن السادسة عشرة كانوا معتقلين ، وإن ١٤٠ منهم كانت أعمارهم تبلغ ١٥ سنة وأن أعمار الباقين تراوحت بين ١٤ و ١١ سنة .

ووفدي بطبيعة الحال مدرك للحقيقة الماثلة في أن هذه الأرقام التي يقدمها نظام الفصل العنصرى أقل من الواقع بكثير .

وهناك تقرير يتألف من الإقرارات المحلفة وسجلات المحاكم والتقارير الصحفية والبيانات المنشورة يفيد انه كان من بين الأشخاص الذين لاقوا مصارعهم في أعمال العنف السياسي والذين يزيد عددهم على ٤٠٠ ١ شخص ، أكثر من ٢٠٠ طفل ؛ وكان هناك أكثر من ٢٠٠٠ طفل معتقل في ظل حالة الطوارئ الأولى ؛ وإن العديد من الأطفال دون الثالثة عشرة ماتوا وهم رهن الاعتقال . وفي جنوب افريقيا يتعرض الأطفال الذين يطلق عليهم الرصاص ويصابون بأن يعتقلوا إذا ما التمسوا المعالجة الطبية .

وفي الاوطان ، التسمية المخففة التي تطلق الآن على معسكرات الاعتقال ، يجسري تجريد السكان المحرومين بالفعل من حقوقهم الانتخابية من جنسيتهم وتحدد أماكن إقامتهم في مناطق جرداء يفرض عليها استقلال اسمي وفقا لمعايير عرقية ، يظل الأطفال أشد الناس معاناة . ففي الاوطان ، بوجه الخصوص ، يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال الرضع نسبة عالية للغاية ويبلغ سوء التغذية فيها أوجه . وتعاني نسبة عالية من الأطفال في المناطق الريفية من أمراض كثيرة ناجمة عن سوء التغذية . وفي العادة ينتهي الامر بهؤلاء الأطفال الى الإصابة إما بمرض الكوليرا أو بالتيفوئيد أو بالشلل أو بالعمى أو بالالتهاب الرئوي أو بالضعف العقلي أو بخلل في النطق . ان الخدمات الصحية في الاوطان خاضعة للتفرقة العنصرية ، والخدمات التي تقدم الى السود متدنية من حيث المستوى وغير كافية . ومن الجدير بالذكر انه منذ ١٩٦٨ ما انفك نظام الفصل العنصرى يحظر نشر الأرقام عن سوء التغذية بين أوساط السود .

كما أن نوعية نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يمكن تبينها أيضا في الاحداث الاخيرة التي وقعت في بريتوريا ، كالجريمة الشنعاء التي تمثلت في قتل ستة أشخاص سود عَزَل على أيدي رجال شرطة سابقين إدعوا انهم ينتمون الى حركة المقاومة الافريكانيّة النازية الجديدة . وعلى الرغم من الرقابة التي يفرضها نظام الفصل العنصرى على الصحافة أحاطت علما بذلك كل صحافة العالم وقامت بتغطية إخبارية واسعة قدر الإمكان على مدى تأشير هذه المجموعة الفاشية على سياسة الفصل العنصرى في جنوب

افريقيا . وعلى الرغم من خطورة الجريمة ستقتصر عقوبة مرتكبها على وضعه في أحد المصحات العقلية ومن ثم يفرج عنه لكي يرتكب ما هو أفظع منها .

وبطريقة تتناقض مع بعض الممارسات القضائية الملزمة في العالم المتحضر جرّمت جنوب افريقيا بوبو موليف وتيرور ليهوتا وموسى شيهين بتهمة الإرهاب بعد محاكمة استغرقت ثلاث سنوات ونصف وبعد اعتقال دون كفالة لمدة أربعين شهرا . وكان الثلاثة يشكلون سويا القيادة العليا للجبهة الديمقراطية المتحدة ، والاتحاد المتعدد الاعراق الذي يناضل من أجل العدالة والحرية وتقرير المصير . وبخلاف المعاملة التي يعامل بها أعضاء النازية الجديدة ، من المحتمل أن يحكم على هؤلاء الثلاثة بالإعدام إذا لم يقف المجتمع الدولي وقفة رجل واحد في وجه هذا الفساد القضائي .

لقد رحّب وفدي بتخفيف عقوبة الإعدام عن سداسي شاربغيل . غير أن وفدي مقتنع بأن تخفيف عقوبة الإعدام عنهم جاء نتيجة مباشرة لمكيدة خسية ومتعمدة للإبقاء على حياة بعض البيض الذي أدينوا بجريمة قتل ولم تجذب قضيتهم احتجاجا دوليا . إن هذا العمل الذي قام به نظام الفصل العنصري من شأنه أن يبرهن مرة أخرى على أن حياة الفرد الاسود في نظر النظام العنصري أقل قيمة من حياة الفرد الابيض .

ولتهدئة روع المجتمع الدولي أعلن نظام بوتا أن نيلسون مانديلا لن يعود الى السجن ما لم يتعاف تماما من مرض السل . وبالنسبة لوفدي لا تختلف الإقامة الجبرية في ظل الفصل العنصري عن السجن ، لذلك لن نشعر بالارتياح حتى نرى مانديلا حرا دون قيد أو شرط .

في جنوب افريقيا العنصرية لا تكون الكنائس والمنظمات الدولية ذاتها بمؤمن من العنف المنظم . فكثيرا ما يشترك متطرفو الجناح اليميني وقوات الشرطة التي يشجعها النظام في الجرائم التي ترتكب محليا . والدليل الدامغ على أعمال العنف هذه قد تجسّد في قصف منزلي كاتسو وكانيا اللذين كانت مهمتها الرئيسية القيام بالوعظ ونشر تعاليم الإنجيل ومطالبة ذلك النظام بالعمل على "تخفيف العبء الثقيل واطلاق حرية المضطهدين" .

ويشكل الفصل العنصري والمظاهر المصاحبة له جرائم كبرى ضد البشرية والعدالة ولذلك ينبغي القضاء عليه . فالاذعان ازاء استمراره والتهاون ازاء مهاناته يضعان المجتمع الدولي في موقف لا يحسد عليه ، الامر الذي يقتضي اعمال ما يقتضيه العدل ضد الفصل العنصري . ان السماح باستمرار الفصل العنصري هو بمثابة الاستهزاء بكل القرارات المتخذة ضده ويكشف عن التجاهل التام والانعدام الكامل لقيمة المبادئ المكرسة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وبوجه خاص لقرارات الجمعية العامة ٢١٠٦ (د - ٢٠) و ٢٠٥٧ (د - ٢٨) و ٢٠٦٨ (د - ٢٨) المتصلة بالاجراءات التي يتعين اتخاذها لمكافحة العنصرية .

وإذا كان وفدي يُمثّل أمام هذه الجمعية أحيانا حزينا مشبط الهمة لدى مناقشة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا فان لديه من الاسباب ما يبرر ذلك . فالاحداث المذكورة آنفا دليل على تعنت جنوب افريقيا المستمر في رفضها الامتثال لابطس حقوق الانسان الاساسية لشعبها ولفقه العالم المتحضر وتشريعاته . ان مسألة الفصل العنصري ما فتئت معروضة على الجمعية العامة منذ عقود . وكثير من القرارات لاتزال سارية لكن يبدو أحيانا أنها غير قابلة للتنفيذ . ولعلنا نذكر أن الجمعية العامة ، بمقتضى قرارها ٢٠٦٨ (د - ٢٨) المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، اعتمدت الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها ، وناشدت جميع الدول التوقيع والتصديق عليها في أسرع وقت ممكن . وبحلول ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٨ انضمت الى تلك الوثيقة ووقعت أو صدقت عليها ٨٧ دولة . بيد أن الكثير جدا من الدول لم تمتثل بعد . وفي السنوات التي تلت ذلك لم تعمل جنوب افريقيا على تصحيح جريمة الفصل العنصري . بل بدلا من ذلك سنت بريرتوريا تشريعات تتسم بالمزيد من القمع ، وحظرت الاحتجاجات المشروعة واعترضت الشعائر الكريمة لدفن ضحايا الفصل العنصري ، ومعظمهم من الاطفال ، وانخرطت في مفاوضات مثل الانتخابات الزائفة ومفاوضات الربط - يخالجهما في كل ذلك أمل يائس في أن تقل اللعنات المتدفقة على جنوب افريقيا مع مرور الوقت ومع تزايد الحاح الحاجات الاقتصادية للدول الصناعية .

وعلى الرغم من البطء الذي تتسم به العملية وخيبة الأمل والتكلفة في الأرواح البشرية من أبناء جنوب افريقيا السود وأبناء الدول المجاورة على خط المواجهة مازال وفدي يأمل أن يتحقق القضاء سلميا على الفصل العنصري عن طريق فرض الجزاءات الانزامية لأن البديل لذلك ستكون تكلفته البشرية باهظة يعجز القلم عن وصفها ، ليس من السود وحدهم بل أيضا من المتعاطفين معهم من البيض والملونين ، وذلك نظرا لقدرات جنوب افريقيا النووية والعسكرية المخيفة التي حصلت عليها عن طريق مؤيديها . ويرى وفدي أن أكثر الطرق فعالية لازالة الفصل العنصري هو فرض الجزاءات الانزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، فمن شأنها دونما شك اجبار النظام العنصري على الدخول في مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية المقهورة . ويلاحظ وفدي بارتياح التطورات الايجابية والمستمرة في هذا الصدد . ونرجو باخلاص أن ترفض الدول الودية الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار على الفور محاولة جنوب افريقيا لتخفيف الجزاءات النووية المفروضة عليها عن طريق المساومة السرية للحصول على تنازلات عند التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي ، وذلك نظرا لما دأب عليه نظام بريتوريا من عدم اخلاص في المسائل التماهدية الدولية الأخرى .

ولا يمكن أن تتشدد الدول الصناعية بعد الآن بالحجة الباطلة القائلة بأن الجزاءات الاقتصادية ستؤدي أبناء جنوب افريقيا السود ، حيث أن مؤتمر اتحادات عمال جنوب افريقيا ومؤتمر شباب جنوب افريقيا ومجلس افريقيا للكنائس ومؤتمر الوندويين الافريقيين لازانيا وكذلك زعماء الجبهة الديمقراطية المتحدة الذين سجنوا مؤخرا ، كلهم صرحوا علنا بأنهم يؤيدون فرض الجزاءات . ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا أيد فرض الجزاءات على جنوب افريقيا في وقت مبكر يعود الى عام ١٩٥٩ باعتباره اسلوبا كفيلا بالاطاحة بالفصل العنصري . ووفدي يشعر بالفخر إذ يعبر علنا عن اعجابه برئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لجهوده من أجل جلب جميع الدول الى مجتمع الضمير وذلك بالموافقة على الجزاءات .

والى أولئك الذين قدموا أكبر التضحيات ، أقول أنهم سيظلون دائما في قلوبنا . وباسمهم بوجه خاص ينبغي ايجاد حل عاجل وعادل لمشاكل الفصل العنصري والقضاء الكامل على هذا النظام .

السيد ولد بوي (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يوافق عام ١٩٨٨ ذكرى مرور ٤٠ عاما على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي منحتفل به رسميا في غضون بضعة أيام . لقد أثر هذا الحدث التاريخي تأثيرا عميقا على تطور البشرية جمعاء في خلال السنوات الاخيرة ، وسمح لنا بأن نصبح على وعي تام بحقوق الانسان بل وبأن ندلي بدلونا أيضا من أجل احترام حقوق الانسان على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم . ولكن للأسف يبدو أن هذا التطور ، الذي ترحب به جميع البلدان ، لم يشمل قادة جنوب افريقيا الذين تتعارض أعمالهم وسياساتهم مع مسار التاريخ . والواقع أن ذلك البلد مازال هو البلد الوحيد في العالم الذي لم تتقدم فيه حقوق الانسان ولو بمشقال ذرة منذ الاعلان التاريخي في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ . بل ان قاداته ، على النقيض من ذلك تماما ، لا يزالون يتخذون المزيد من التدابير الجائرة الفادرة ، عن طريق سياسة الفصل العنصري الشريرة التي يتبعونها لمعارضة الاماني المشروعة لشعبهم في الحرية والتمتع الكامل بحقوقهم غير القابلة للتصرف . وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي ، وخاصة الامم المتحدة ، لا يزالون يعطون أذانا صماء ويصرون على عماهم جاعلين أنفسهم منبوذين حقيقيين في مجتمع الدول . لذلك أصبح الفصل العنصري شاعلا دائما للمجتمع الدولي منذ ادراجه في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٥٢ . فهو يقوم على الانكار الدائم لا بسط حقوق الانسان ، وتدعمه آلية من القمع والقهر والعدوان تمتد آثارها المدمرة خارج حدود جنوب افريقيا الى الجنوب الافريقي بأسره حيث يقوض على نحو خطير السلم والتنمية المنسجمة . ولذلك كان من الانصاف أن يعلن البيان الختامي الصادر عن مؤتمر باريس الدولي لعام ١٩٨١ بشأن فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا . ان نظام الفصل العنصري يشكل

"ليس فحسب تهديدا للسلم والامن الدوليين بل اعتداء صارخا عليهما" .

وان الغارات المتكررة التي تشنها قوات جنوب افريقيا على بلدان خط المواجهة والابتزاز الاقتصادي المفروض على عدة دول في المنطقة والاحتلال غير الشرعي المستمر لناميبيا ، وفرض حالة طوارئ دائمة في جنوب افريقيا منذ زهاء اربعة أعوام ، والرقابة الصارمة على الصحافة ووسائل الاعلام ، وفرض احكام الاعدام دون محاكمة كافية على المكافحين المناهضين للفصل العنصري ، كلها تشكل دليلا واضحا على انه لن يتحقق السلم مادام نظام الفصل العنصري مستمرا في المنطقة . والواقع انه مصدر الشرف في المنطقة بأكملها .

وقد اتسمت التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا بزيادة ملحوظة في القمع الداخلي ، كما يتضح من التدابير القمعية التي اتخذت في ٢٤ شباط/فبراير الماضي ، وأعمال العدوان التي وقعت في المنطقة . وفي مواجهة هذه الحالة ، استمرت ونمت المقاومة الحاسمة من جانب شعب جنوب افريقيا تحت قيادة المجلس الوطني الافريقي . وينبغي أن نشيد بتضحيات المناضلين الافارقة البواسل ، وأن نحیی ذكری جميع الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف . وبلدي ، الذي تضامن دائما مع كفاح شعب جنوب افريقيا الباسل ، لن يدخر وسعا في سبيل استمرار قضيته العادلة . وتعبيرا عن ذلك التضامن كان لنا شرف استضافة الاجتماع التحضيري الثاني لمحاكمة الفصل العنصري الذي انعقد برئاسة رئيس دولتنا .

وقد أدت الاحداث التي وقعت في جنوب افريقيا في السنوات الأخيرة الى اقتناع المجتمع الدولي بأن الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة هي البديل الوحيد الممكن للحرب الأهلية الشاملة في ذلك البلد والانفجار العسكري العام في جميع أنحاء المنطقة . ولهذا السبب ، نناشد مجلس الامن ، ولاسيما أعضاءه الدائمين ، أن يفرض بعد انقضاء كل هذا الوقت ، وبموجب الفصل السابع من الميثاق ، جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا . وبينما نقدر الحظر الطوعي الذي فرضته بلدان معينة على بعض المنتجات ، وبعض التدابير العامة الأخرى من جانب بعض بلدان الشمال الاوروبي وكندا ، لانزال نعتقد أنه مادام مجلس الامن لم يفرض الجزاءات الالزامية الشاملة على نظام الفصل العنصري ، فان ذلك النظام سيجد وسائل وأساليب للتغلب على هذه الجزاءات .

لقد شهدنا في الايام الأخيرة النتائج التي يمكن أن يحققها الرأي العام الدولي اذا صمم على اجبار ساسة الفصل العنصري على الاستماع لصوت المنطق . فبالضغوط المتعددة استطاع العالم أن ينقذ ارواح سداسي شاربغيل . بيد أن ذلك النصر لا يجوز أن يجعلنا نتعلل بالاهوام . فلايزال الفصل العنصري كما هو ، لان أساسه الرئيسي ، وهما قانون مناطق التجمعات - العزل في مجال الاسكان - والتصنيف بسبب اللون لايزالان موجودين . والانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، والتي رفضتها الجمعية العامة في قرارها ١٣/٤٢ ، تشهد على رفض قادة جنوب افريقيا تصور

مجتمع آخر غير ذلك المجتمع العرقي . وأخيرا ، لاتزال جنوب افريقيا تحتفظ بسجلها المشؤوم لأحكام الاعدام : في نفس اليوم الذي أنقذ فيه سداسي شاربفيل من الاعدام ، حكم على خمسة آخرين بهذا المصير المأسوي ، حتى بلغ الرقم الاجمالي هذه السنة ١١٥ شخصا .

وفي الختام ، نود أن نعلن مرة أخرى تضامن موريتانيا القوي مع كفاح شعب جنوب افريقيا وكل شعوب المنطقة التي تعاني من الهجمات المتكررة لقوات بريتوريا العنصرية . ونؤكد مرة أخرى دعمنا للمجلس الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كفاحهما البطولي والعاقل ضد الفصل العنصري والاستعمار . ونعرب عن اعجابنا بنضال نيلسون مانديلا والوطنيين السجناء الآخرين ونطالب باطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط .

ولاتزال مقتنعين بأن القضاء الكامل والشامل على الفصل العنصري والحوار مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا ، وخاصة المجلس الوطني الافريقي ، هو وحده الذي يمكن أن يقيم عصرا جديدا من الحرية والديمقراطية في جنوب افريقيا .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يلزم في بعض

المراحل من عمل الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري ، أن نتوقف ونبحث جوهر المسألة ، ونتأمل السبب الحقيقي لاصدار القرارات التي نتخذها ، والملاحظات التي نمناها والتدابير التي نقدم عليها ، وبعبارة أخرى نبحث المفهوم الأخلاقي والاجتماعي للعمل الدولي لمناهضة العنصرية .

فمعارضة العنصرية ليست مجرد حتمية سياسية ، ولا هي مجرد ايشار للسلم . بل هي أساسا مسألة أخلاقية ، وحتمية معنوية تتعلق بالقدرة الروحية والمادية لحكوماتنا وشعوبنا على تأكيد الاحترام العالمي للمبادئ الديمقراطية التي تنص على أن كل البشر ولدوا أحرارا ولهم حقوق وكرامة متساوية .

المشكلة واضحة : إما أن نكافح ضد التمييز العنصري والفصل العنصري ، أو أن نحميها ونعززها . وليس هذا منطقا مانويا . انه رأي أخلاقي ، ولهذا فليس لنا أن نتخذ موقفا وسطا .

ومنذ ١٩٥٢ ، عندما أدرجت مسألة الفصل العنصري لأول مرة على جدول أعمال الجمعية العامة ، انقضى أكثر من ربع قرن أحرز خلاله الكفاح ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري انتصارات هامة مثل تشكيل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والموافقة على حظر امداد جنوب افريقيا بالاسلحة ، وقرارات حظر النفط ، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعب الرياضية ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وخاصة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . وبهذا استيقظ الضمير العالمي ، وأقيم نظام قانوني دولي لم يسبق له مثيل ، واعتمدت جزاءات وان لم تكن كافية . وقد فرضت العزلة على النظام العنصري في جنوب افريقيا نسبيا . وأزيل التمييز الذي كان موجودا في العالم الاستعماري ، وحتى العنصرية المؤسسية التي كانت موجودة في بعض المجتمعات الصناعية أزيلت في السنوات الأخيرة .

كل هذا كان في الاساس نتيجة لحركة مناهضة الاستعمار ، والنضال من أجل الاستقلال الوطني ، ونضال الشعوب لمناهضة القمع العنصري . وقد أيدت الأمم المتحدة هذا النضال وفهمت دوره التاريخي فهما صحيحا .

ومن الضروري في هذا السياق أن نذكر في هذه الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الاعمال الناجحة والفعالة المتزايدة باستمرار لتلك اللجنة برئاسة السفير جوزيف غاربا ، والاسلوب الجديد الذي يتمثل في عقد اجتماعات أصغر نطاقا يتركز فيها الجهد على اعلام الرأي العام وتوجيهه ، مثل الاجتماعات التي عقدت في بيرو وحضرها الصحفيون من أمريكا اللاتينية والكاريبي ، والتي تعتبر أسلوبا فعالا لتمبئة وتحريك الرأي العام ، مما كان له أثر سياسي بالغ على الكفاح العالمي لمناهضة الفصل العنصري .

والمساعي التي بذلتها جنوب افريقيا لاحباط هذا النوع من الاجتماعات ، والتي تمثلت في محاولتها الغاشلة في ليما ، تبين فاعلية تلك الاجتماعات وقيمتها .

وفي تلك العملية ، يتعين علينا جميعا أن نطلع بمسؤولياتنا كدول تنتمي الى مجتمع دولي تحكمه مبادئ القانون الدولي ومعاييره التي تتعارض مع نظام الفصل العنصري . ان علينا إلتزاما معنويا بل إلتزاما قانونيا ، وهذه هي النقطة الحاسمة ، بأن نوحّد جهودنا للقضاء على الفصل العنصري . وبمفهوم المخالفة فإن علينا إلتزاما قانونيا مضادا ، هو ألاّ نحمي نظام جنوب افريقيا العنصري بطريقتة مباشرة أو غير مباشرة .

وفي هذا الصدد فإن تزايد التعاون المالي والتجاري لبعض الدول مع جنوب افريقيا - إذا أخذنا الجانب الاقتصادي وحده - يعمل على مسانبتها ويقوض جهود المجتمع الدولي الرامية الى القضاء التام على الفصل العنصري . ويستمر ذلك التعاون الاقتصادي جنبا الى جنب مع مقاومة فرض جزاءات إلتزامية شاملة ، وبالتالي يساعد على إطالة بقاء الفصل العنصري وتأخير الحل السياسي التفاوضي لمشكلة جنوب افريقيا . ولا يجوز لنا أن نحمي الفصل العنصري ، ولو على نحو غير مباشر ، لان حكومة جنوب افريقيا بممارساتها للفصل العنصري قد خرجت على القانون الدولي . بل إنها تستخدم أيضا نظامها القانوني ذاته داخل بلادها لإنتهاك حقوق الانسان وحقوق الشعوب . وهذه هي الحالة الوحيدة في تاريخنا المعاصر التي ينفذ فيها الإنتهاك المنهجي لحقوق الانسان لا عن طريق مخالفة القوانين الداخلية بل بتطبيقها .

وبالرغم من هذا ، وكدرس عظيم للكفاح الجماعي من أجل حقوق الانسان في مختلف عهود تاريخ جنوب افريقيا ، التي تشكل ماضي الفصل العنصري وحاضره ومستقبله ، ما زال شعب جنوب افريقيا يعاني ويكافح ، وتكمن عظمة هذا الشعب في مقدرته المعنوية على مضاعفة كفاحه كلما زادت معاناته . وتحاول حكومة جنوب افريقيا ، في نفس الوقت الذي تمارس فيه سياساتها القمعية ، أن تقوم بسلسلة من الاصلاحات التي شملت المجال الانتخابي في الشهور الاخيرة . ولكن الفصل العنصري مسألة لا تقبل التفاوض ، فلا يمكن زيادة الفصل العنصري أو تقليله . والفصل العنصري نظام غير قابل للإصلاح ولا يمكن إصلاحه . فلا بد من تدمير الفصل العنصري واستئصاله وإزالته . لذلك ، فمن المحتم أن

تؤدي رياح الانفراج الجديد المؤاتية ، التي تبعث على الأمل في تحقيق توقعات السلم والوفاق على أساس راسخ ، الى أن يعتمد المجتمع الدولي قرارا حاسما للوفاء بالتزاماته ويتخذ التدابير اللازمة للقضاء التام على الفصل العنصري .

يجب أن يحترم الاتفاق الذي تم التوصل اليه في المفاوضات الرباعية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وأن ينفذ بالكامل . وبالإضافة الى أن هذا الاتفاق يتيح لشعب ناميبيا أن يقرر مصيره ، وهي خطوة كبيرة الى الامام ، فإنه لن يكتسب أهميته التاريخية الا اذا أزيل الفصل العنصري تماما لكي تبرز جنوب افريقيا لا عنصرية تضيء الطريق أمام مستقبل سلام دائم في الجنوب الافريقي .

ومع قيام ناميبيا حرة ، نكون قد ضمدنا أحد الجرحين ، أما الجرح الآخر فهو استمرار نظام الفصل العنصري ، وما دام هذا الجرح مفتوحا وينزف دما فلن يكون هناك سلم دائم ، لا في الجنوب الافريقي أو في الضمير العالمي .

وختاما ، أود أن أشيد بنيلسون مانديلا وسجناء افريقيا الآخرين ، بأن أستعيد هنا الكلمات التي قالها عندما حكم عليه بالسجن منذ ٢٥ عاما :

"إن التاريخ يعلمنا أن العقاب لا يفت من عضد الرجال عندما يتعلق الأمر بضامئهم ، ولن تلين عزيمة شعبي أو تهن همة إخواني الذين عملت معهم . إنني على استعداد لدفع الثمن بالرغم من انني أدرك قسوة الحالة التي يعاني منها الافريقيون في السجون . إن الغزع الذي أشعر به إزاء الظروف المروعة التي يعاني منها سكان هذا البلد وهم يعيشون في ظل حرية وهمية ، يفوق بلا حدود خوفاي من الظروف المروعة التي يعيش فيها السجناء . وأعتقد انني قد أدت واجبي نحو شعبي ونحو جنوب افريقيا."

ومن ثم فإن الإلتزام الذي أتى بنا الى هذه المنصة ليس إلتزاما تقليديا ؛ بل هو عمل يقوم على الإيمان بقضية أمة جنوب افريقيا ومساندتها . فالى الشعوب الافريقية ، والى كل الرجال والنساء على ظهر كوكبنا ، نوكد مرة أخرى تضامننا الاخوي والكامل .

السيد هويرتا مونتالغو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يؤسفني أن أجد لزاما علي أن أشير مرة أخرى الى موضوع ناميبيا كقضية نموذجية لعدم جدوى الإجماع . واعتقد ، بعد انقضاء ما يزيد على أربعين عاما ان استمرار الجمعية العامة في مناقشة مسألة التمييز العنصري في جنوب افريقيا ضد السكان غير البيض - أي الشعب الذي يسكن هذا الاقليم من قبل أن يصل اليه العنصريون الحاليون - يدل على أننا نواجه حالة أخرى من حالات عدم جدوى الإجماع .

وفيما يتعلق بالفصل العنصري ، فإننا لا نسمع فقط عبارات السخط وعدم الرضا بشأن ناميبيا آتية من افريقيا وحدها ، بل نسمع الإدانة من كل أركان المعمورة . وبالرغم من ذلك ، فإن التقرير القيم والممتاز الذي قدمه لنا السفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا ، بومفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، يوضح لنا كيف أنه لم يتحقق تقدم يذكر ، وكيف ارتددنا على أعقابنا في جهودنا العالمية المتضافرة لمناهضة التمييز العنصري . بيد أنني لم أحضر الى هنا لكي اقتبس من مرثي النبي أرميا . وماذا يدعوني الى ذلك ؟ لقد انقضت أربعون عاما من الشكوى ولم نحقق شيئا . فما زالت الاسباب الواقعية تصم آذان الذين يريدون أن يسمعوا .

ومن تقرير جوزيف غاربا ومشروع القرار A/43/L.30 ، تظهر خطة عمل كاملة ربما تتيح لنا أن ننتقل من الاقوال الى الافعال وهو ما ترحب به بلدي ، إدراكا منها بأن هذه خطة لا تتعارض بأي حال مع مبدأ عدم التدخل . بل على النقيض من ذلك ، فإنه فيما يتمل بالدفاع عن حقوق الانسان ، يكون العمل المشترك إلزاما دوليا يتعين على كل الدول أن تمتثل له .

ومن ثم ، تؤيد اكوادور ضرورة رفع حالة الطوارئ ؛ والافراج فورا ودون قيد أو شرط عن نيسلون مانديلا وجيف ماسيمولا ، والاطفال المحتجزين وسائر السجناء السياسيين ؛ وإرساء حرية عقد الاجتماعات وحرية الصحافة ؛ والعودة الآمنة لكل المنفيين السياسيين ؛ ووقف استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في أراضي جنوب افريقيا وفي الدول المجاورة .

وتؤيد إكوادور أيضا مناقشة الدول الاعضاء أن تلتزم بحظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا ، وعدم الخروج على القرارات المتصلة بالتعاون العسكري وغيره من التدابير المتخذة ضد النظام العنصري . ومن ثم ، توافق اكوادور على المبادرة التي تدعو مجلس الامن لان يتخذ من التدابير ما يعزز الحظر الإلزامي على الاسلحة . ومن الجلي أنه لابد من إتباع الرصد الصارم وفرض الجزاءات المناسبة بموجب الفصل السابع من الميثاق اذا كان لنا أن نتجاوز مجرد الكلمات .

وتثني اكوادور شناء حارا على البلدان والمؤسسات التي أصدرت إعلانات واضحة ضد نظام بريتوريا بشأن مسألة الفصل العنصري .

ومع ذلك ، ونظرا لان بلدي تؤيد مشروع القرار A/43/L.34 ، أود أن استرعي الانتباه الى أن الامم المتحدة مازالت تتمسك ، ودون إجراء أي تحديث أو استكمال ، بمشاريع قرارات يمكن وصفها بأنها تاريخية أو تنطوي على مغارقة تاريخية ، ولكنها لا تزال تشكل جزءا من هذا البند لأنه تقرر في وقت من الاوقات وجوب إدراجها فيه .

وهذا ما أراه لأنه من الواضح أنه بينما حددت إسرائيل من نطاق علاقاتها مع جنوب افريقيا في مجالات معينة قامت دول أخرى بالتوسع في تلك العلاقات وإن لم يذكر عن ذلك شيئاً .

وعلى أي حال ، فإن استعراض الاحداث المتعلقة بتوريد النفط الى جنوب افريقيا ، أو تنوع علاقات بريتوريا ومدى تلك العلاقات في مجالات شراء وبيع الاسلحة ، أو منح القروض ونقل التكنولوجيا ، يكفي للدلالة على ما يكتنف هذا الموضوع من أوجه التناقض .

ولذلك يجب أن يكون هناك في المستقبل تنسيق ملائم بين القرارات المتعددة التي نعتمدها هنا بمقتضى البند ٢٦ ، وأن يتم ذلك على أساس تقييم دقيق وواقعي للتقدم المحرز فعلاً . ومن الواضح أن هذا يتطلب لجنة خاصة لمناقشة الفصل العنصري أكثر نشاطاً إذا كان لنا أن نحذف هذا البند من جدول الاعمال قبل حلول عام ٢٠٠٠ .

ذلك ما تمليه علينا حياة نيلسون مانديلا ذات الغناء العظيم للبشرية ، وكل ما تحمله من تفضيات لا حصر لها . فلا يجوز بعد الآن أن يكون إجماع الدول بلا جدوى .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥